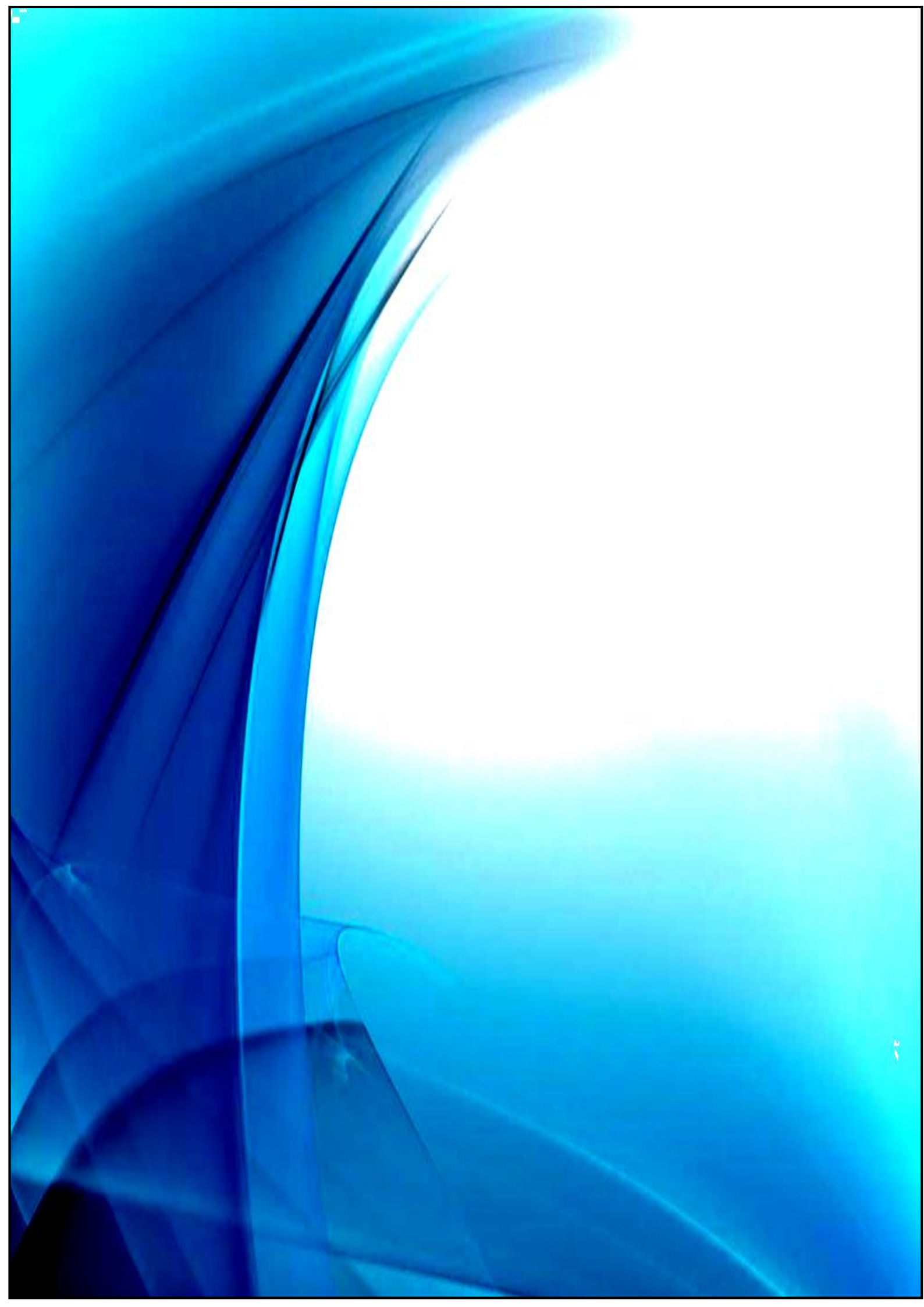

جامعة تيسمسيلت

المعيار

مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات

مصنفة " C "

في الآداب، الحقوق والعلوم السياسية، العلوم الاقتصادية
والعلوم الإنسانية والاجتماعية

المجلد الثالث عشر العدد 02 ديسمبر 2022

EISSN 2602-6376 ISSN 2170-0931

مجلة المعيار
AL-MIEYAR Journal
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/317

المجلد: 13 العدد: 02 ديسمبر (2022)

المـــعيار

مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات

مصنفة " C "

جامعة تيسمسيلت – الجزائر–

شروط النشر وضوابطه

-المعيار مجلة علمية مصنفة تنشر البحوث الأكاديمية والدراسات الفكرية والعلمية والأدبية التي لم يسبق نشرها من قبل.

– دورية تصدر مرتين في السنة عن جامعة بتيسمسيلت. الجزائر.

– تُقبل البحوث باللغات العربية والفرنسية والانجليزية.

–ضرورة وجود مختصر أو تمهيد للمقال سواء باللغة العربية أو الأجنبية.

– تخضع البحوث والدراسات المقدمة للمجلة للشروط الأكاديمية المتعارف عليها.

– تخضع البحوث للتحكيم من طرف اللجنة العلمية للمجلة.

– تتم الكتابة بخط (**Traditional Arabic**) حجم (**15**)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (**14**).

– تتم كتابة البحوث كاملة أو الفقرات والمصطلحات والكلمات باللغة الأجنبية داخل البحوث المكتوبة باللغة الفرنسية بخط (**Times new roman**) حجم (**12**)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم(**10**).

– تكون الهوامش والإحالات على طريقة أسلوب APA

– لا يقل حجم البحث عن **10** صفحات ولا تتجاوز **15** صفحة.

– المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، والمجلة غير مسئولة عن آراء وأحكام الكتاب. كما أن ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات تقنية وفنية.

المدير المسئول عن النشر

أ. د. عيساني امحمد.

المعيار

المجلد الثالث عشر العدد 2 ديسمبر 2022
مجلة نصف سنوية متعددة التخصصات
مصنفة " C "
تصدر عن جامعة تيسمسيلت – الجزائر
توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير
عن طريق البوابة الإلكترونية www.asjp.cerist.dz
جامعة تيسمسيلت. الجزائر.
البريد الإلكتروني: www.cuniv.tissemsilt.dz
EISSN 2602-6376 ISSN 2170-0931

رئيس المجلة:
أ. د. دهوم عبد المجيد

المدير المسؤول عن النشر:
أ.د. عيساني امحمد

رئيس التحرير:
أ.د. مرسي رشيد.

نواب رئيس التحرير:
أ.د. واضح أحمد الأمين، أ.د. علاق عبد القادر، أ.د. العيداني الياس، د. عطار خالد، د. قاسم قادة، د. دهقاني أيوب، د.بوسكرة عمر، د. لكحل فيصل.

سكرتيرا المجلة:

عرجان نورة، سلطاني محمد رضا

هيئة التحرير:

أ.د. غربي بكاي، أ.د. قاسم قادة، د. عطار خالد، د. صالح ربوح، أ.د. مصابيح محمد، د. بن رابح خير الدين، د. بوسيف إسماعيل، أ.د. بوراس محمد، أ. د. شريط عابد، د. محي الدين محمود عمر، أ.د. روشو خالد، أ.د. العيداني إلياس، أ.د. فايد محمد

الهيئة العلمية:

من جامعة تيسمسيلت: أ.د. بشير دردار، **أ.د.** بن فريحة الجلالي، أ.د. أحمد واضح أمين، أ.د. تواتي خالد، د. ربوح صالح، أ.د. غربي بكاي، أ.د. بوركبة ختة، أ.د. طعام شامخة، أ.د. شريف سعاد، أ.د. يعقوبي قدوية، أ.د. مرسلي مسعودة، أ.د. بن علي خلف الله، أ.د. رزايقية محمود، د. بوغاري فاطمة، د. قردان ميلود: ا.د. بوعرعاة محمد، أ.د. يونسي محمد، رزايقية محمود، د.فتوح محمود، د.عيسى حورية، د.بوصوار صورية، وسواس نجاة، أ. د. بوزيان أحمد، **من جامعة صفاقس، تونس:** أ. د. عبد الحميد عبد الواحد، د. بوبكر بن عبد الكريم، **من جامعة المنصورة، مصر:** د. محمد كمال سرحان، **من جامعة طرابلس، ليبيا:** د. أحمد رشراش، **من الجامعة الأردنية، الأردن:** أ. د صادق الحايك، **من جامعة الجزائر 03، الجزائر:** د. فتحي بلغول، **من جامعة لمين دباغين، سطيف:** أ. د بوطالبي بن جدو، **من جامعة وهران:** أ. د. مخطار حبار، **من جامعة سيدي بلعباس:** أ. د. محمد بلوحي، **من جامعة سعيدة:** د. عبد القادر رابحي، **من جامعة تلمسان:** أ. د. محمد عباس، أ. د. عبد الجليل مرتاض، **من جامعة تيزي وزو:** أ. د. مصطفى درواش، **من جامعة مستغانم:** د. منصور بن لكحل، **من جامعة زيان عاشور، الجلفة:** د. حربي سليم، د. علة مختار، عروي مختار، **من جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف:** أ. د حفصاوي بن يوسف، أ. د مويسي فريد، د. بوراس محمد، د. علاق عبد القادر، د. روشو خالد، أ.د. مرسي مشري، د. لعروسي أحمد، د. قزران مصطفى، د. مسيكة محمد الصغير، د. زرقين عبد القادر، د. محمودي قادة، د. العيداني إلياس، د. عيسى سماعيل، د. بوزكري الجيلالي، د. ضويفي حمزة، د. كروش نور الدين ، د. بوكريد عبد القادر، د. عادل رضوان. **من جامعة ابن خلدون تيارت:** أ. د. عليان بوزيان، أ. د. فتاك علي، أ. د. بو سماحة الشيخ، أ. د. بن داود إبراهيم، أ. د. شريط عابد. **UNIVERSITIE PAUL SABATIER TOULOUZE 03. FRANCE:** CRISTINE Mensson

كلمة العدد

يسر هيئة تحرير مجلة **المعيار** أن تقدم لكم المجلد الثالث عشر في عدده الثاني من سنة 2022م آملة أن تكون قد فتحت هذا الفضاء العلمي لكل الباحثين.

احتوى هذا العدد على أبحاث متنوعة، حيث خُصّص لكل ما يتعلق بالآداب والعلوم والإنسانية والاجتماعية، فتناول مواضيع في الفلسفة، التاريخ، وعلم النفس، بالإضافة إلى العديد من المقالات ذات الطابع الاقتصادي والقانوني، أما في الأدب فقد احتوى العدد على أبحاث حول النقد الأدبي وقضايا النثر، وفي علم الاجتماع تناول الباحثون قضايا تحوُّل القيم الاجتماعية وفكرة التواصل، ليختتم بأبحاث أخرى في النشاطات البدنية والرياضية.

تأمل هيئة التحرير أن تكون قد منحت للباحثين الفرصة المناسبة لتسيير حياتهم المهنية والعلمية.

المدير المسؤول عن النشر
أ.د. عيساني امحمد

كلمة في حق المرحوم الأستاذ:

مسيكة محمد الصغير

بمناسبة صدور هذا العدد من مجلة **المعيار** يطيب لنا أن ننوه بالمجهودات العلمية والعملية المقدمة من طرف الأستاذ المرحوم: **مسيكة محمد الصغير** وبتفانيه في خدمة العلم والمعرفة. تدرّج في مراتب التربية والتعليم من معلم إلى أستاذ التعليم المتوسط إلى مدير متوسطة، ثم انضم إلى سلك الأساتذة الجامعيين في أواخر 2013م، وكان عضوا محكّما في المجلة (مجلة المعيار) تخصص حقوق، فقد كان أستاذا بشوشا متواضعا خلوقا متعاونا مع الجميع يسعى في خدمة مصالح الناس والجميع يشهد له بذلك، نسأل المولى عز وجل أن يرحمه برحمته الواسعة، ويجعل قبره روضة من رياض الجنة، وأن يوسع له فيه مُدّ بصره ويسكنه جوار النبيين والشهداء والصالحين وحَسُن أولئك رفيقا، ويلهم أهله وذويه الصبر الجميل. آمين

أ.د غربي بكاي

محتويات العدد

الرقم	الموضوع	الصفحة
01	– اتجاه التصحيح اللغوي عند القدماء سعـد روان جامعة الجزائر02 (الجزائر)/ أحمد حساني جامعة الجزائر 02 (الجزائر)	12–1
02	– التأويل والتأويل المضاعف تجاور أم تجاوز، بحث في خرائط القراءة عند كيليطو مجاهد سامية جامعة تيسمسيلت (الجزائر)/ د. بوركبة بختة جامعة تيسمسيلت(الجزائر)	23–13
03	– التجريب في الرّواية الجزائرية المعاصرة ـ النشأة والتأصيل حراث ايمان جامعة باتنة/ سعادنة جمال جامعة باتنة	31–24
04	– التلقي النقدي لبحث السرقات الشعرية عند ابن رشيق القيرواني في كتابه 'قراضة الذهب' د. شهيرة برباري جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)/ د. سعاد طويل جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)	45–32
05	الرواية التاريخية في النقد الجزائري المعاصر ـ التاريخ والرواية فضاء الرشح وغواية الإنشاء لبشير بويجرة أنموذجاً ـ بوزيان محفوظ جامعة تيسمسيلت(الجزائر)/ د. طعام شامخة جامعة تيسمسيلت(الجزائر)	53–46
06	الصور السينمائية وجمالياتها في الفيلم الصامت (الأفلام الأولى، الرواد الأوائل) عبدو نادية جامعة الجلفة (الجزائر)/ زيتوني عبدالرزاق جامعة الجلفة (الجزائر)	64–54
07	المستوى التعبيري اللغوي في السرد العربي –رواية (ميرامار) لنجيب محفوظ أنموذجا– مختارية بن عابد جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم (الجزائر)	77–65
08	المصطلحات الصّوتية الفيزيائية بين الدراسات الحديثة والدراسات القديمة ط د. لنقار ياسين جامعة تيسمسيلت(الجزائر)/ أ.د. بن فريحة الجيلالي جامعة تيسمسيلت(الجزائر)	89–78
09	المصطلحات اللسانية ومشروع الذخيرة اللغوية العربية من منظور "عبد الرحمن الحاج صالح" د. تاحي بختة جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف–الجزائر.	98–90
10	المقاربة النقدية للقصّة القصيرة جدّا عند أحمد جاسم الحسين وحسين المناصرة قراءة في نقد النقد فتيحة مجمم جامعة الإخوة منتوري قسنطينة1–الجزائر/ أ.د وافية بن مسعود جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1(الجزائر)	114–99
11	الهوية وتجليات الانتماء في الشعر المغاربي الحديث محمد كوشنان مخبر الدراسات المعجمية والمصطلحية جامعة المدية (الجزائر)	131–115
12	بحث الأزمة في ترجمة المصطلح المستجد كورونا (كوفيد–19) عايدي فاطنة جامعة عمار ثليجي–الاغواط– الجزائر/ بن يوسف شتيح جامعة عمار ثليجي–الأغواط– الجزائر	142–132
13	بنية الشخصية وأبعادها الدلالية في رواية –"الزنزانة رقم 06" التفاعلية للكاتب "حمزة قريرة" نوال قرين جامعة قاصدي مرباح –ورقلة– الجزائر	156–143
14	تقسيمات الجملة العربية بين التراث والمعاصرة صفية سلطان جامعة حمه لخضر –الوادي (الجزائر)/ عباس عبد الرؤوف جامعة حمه لخضر –الوادي (الجزائر)	171–157
15	خطاب "الما بعد" والمركزيات الجديدة في النقد الجزائري المعاصر ط.د. بلحاج كريمة جامعة تيسمسيلت(الجزائر) /د.رندي محمد المركز الجامعي آفلو (الجزائر)	184–172
16	فاعلية اليوتوب" youtube " في تعليم اللّغة العربية معزوز خيرة جامعة تيسمسيلت (الجزائر)	193–185
17	فعل القراءة عند حبيب مونسي من خلال كتابه نظريات القراءة في النقد المعاصر حنه أحمد جامعة تيسمسيلت (الجزائر)/ قردان الميلود جامعة تيسمسيلت (الجزائر)	205–194
18	مصطلح البديع ودلالته عند علماء القرن الرابع الهجري مقاربة بين الباقلاني والرماني د. فتوح محمود جامعة تيسمسيلت (الجزائر)/ د. بن سعيد بشير جامعة تيسمسيلت (الجزائر)	214–206

19	مقاربة أسلوبية في إلياذة الجزائر لمفدي زكريا د. دعنون آسية جامعة تيسمسيلت (الجزائر)	222–215
20	Chanson sportive algérienne : création artistique et linguistique contemporaines TAAM Amina Université Abdelhamid IBN BADIS, Mostaganem/ BENRAMDANEFarid Université M'Hamed BOUGARA, Boumerdes	233–223
21	La compréhension des sigles de la presse algérienne spécialisée dans les TIC : Cas des étudiants du département de l'informatique MENDJOUR Hanane Université Ibn Badis -Mostaganem (Algérie/ BENRAMDANE FARID Université M'hamed Bougara Boumerdès (Algérie)	243–234
22	AlgerianApproachesto IrregularWars A. Kheireddine BOUHEDDA University of Medea(Algeria)/ B. Abdelbassat KALAFAT University Djilali Bounaama Khemis Miliana	253–244
23	Security threats to the phenomenon of illegal migration in the Sahel region of Africa- Study on the international dimension – Ait Ahmed Lamara MohamedPhD student, University of Sousse(Tunis) / Houria Boubekeur Doctor and researcher inAfrican Studies Tissemsilt University(Algeria)	265–254
24	الإطار القانوني والتنظيمي للوساطة في الجزائر العقون رفيق جامعة تيسمسيلت(الجزائر)	275–266
25	المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية جوان 2021 بالجزائر: دراسة مسحية في أسباب تراجع نسبة التصويت معيزي ليندة جامعة تيسمسيلت(الجزائر)/د.دهقاني أيوب جامعة تيسمسيلت(الجزائر)	287–276
26	المعضلة الجيوسياسية في الشرق الأوسط: قراءة في حسابات الربح والخسارة للسياسة الأمنية الإسرائيلية تجاه الأزمة السورية د. رحموني عبد الرحيم جامعة تلمسان(الجزائر)	298–288
27	النظام القانوني للفضاء الخارجي شكيرن ديلمي جامعة خميس مليانة (الجزائر)	308–299
28	النظرية المؤسسية التاريخية كأداة تفسير لظاهرة الانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، والمغرب ضمن إطار مقارن) آيت نوري رياض جامعة قسنطينة 3 (الجزائر)/ لطاد ليندة جامعة الجزائر 3 (الجزائر)	327–309
29	أهمية أنابيب نقل الطاقة في تحقيق السلام والتكامل الاقليمي ط.د. سحنون نور الايمان جامعة الجزائر 03	341–328
30	تبعات تحول الجزائر إلى دولة استقرار للمهاجرين الأفارقة ط.د. منصوري نوال جامعة الجزائر3/ د. حقاني حليمة جامعة الجزائر3	353–342
31	تقنيات الهندسة الوراثية في ميزان الشريعة والقانون..التلقيح الصناعي نموذجا لعطب بختة جامعة تيسمسيلت (الجزائر)	363–354
32	توظيف عقد الاعتماد الإيجاري كآلية لحل إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بن شنوف فيروز جامعة تيسمسيلت (الجزائر)	379–364
33	حماية حق المؤلف في المكتبة الرقمية د. مناصرية حنان جامعة تيسمسيلت (الجزائر)	390–380
34	مشكلات إعادة بناء الدولة العربية ما بعد الثورات الشعبية في البلدان العربية 2010–2020–حالة ليبيا– ط.د. إبراهيم الخليل كربال جامعة "امحمد بوقرة" بومرداس (الجزائر)	404–391
35	واقع الحوكمة المحلية في الجزائر بين التحديات والمتطلبات بومحكاك خدوجة جامعة سطيف2 (الجزائر)/ لبيد عماد جامعة سطيف2 (الجزائر)	416–405
36	الدور الاستشاري للمحكمة الدستورية في الجزائر معلق سعيد جامعة تيسمسيلت (الجزائر)/ العقون رفيق جامعة تيسمسيلت (الجزائر)	426–417

37	أثر خصائص مجلس الادارة على الأداء المالي للشركات العمومية – دراسة حالة– بلحاج بن زيان جميلة جامعة تيسمسيلت (الجزائر)/ بوكرديد عبد القادر جامعة تيسمسيلت (الجزائر)	444–427
38	أثر صادرات الجزائر نحو إفريقيا على النمو الاقتصادي في الجزائر براهيمي عبد القادر جامعة أحمد درايعية أدرار (الجزائر)/ بـــلال بوجمعـة جامعة أحمد درايعية أدرار (الجزائر)	458–445
39	السياسات الاجتماعية والنمو الاقتصادي –دراسة قياسية باستعمال نموذج ARDL– العوفي حكيمة جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر(الجزائر)	470–459
40	العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي بالجزائر: –دراسة قياسة للفترة (1995–2020)– العربي مليكة جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت–الجزائر–/بن الدين نور الهدى جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس–الجزائر–/ ملياني ياسين جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت–الجزائر–	481–471
41	تأثير الصدمات النفطية على الإيرادات العامة في الجزائر–دراسة تحليلية اقتصادية خلال الفترة (1970–2020)– ماجن محمد محفوظ جامعة يحيى فارس المدية (الجزائر)/ خليل عبد القادر جامعة يحيى فارس المدية (الجزائر)	495 –482
42	تطور الاقتصاد الرقمي للعالم العربي في ظل جائحة كورونا بن فريحة نجاة جامعة الجيلالي بونعامة (الجزائر)/ نصاح سليمان جامعة الونشريسي (الجزائر)	510–496
43	Protection of consumer will in the electronic consumption contract A comparative study between Algeria and France and England legislations Moulay asma University of Algiers 01(Algeria)/ Moulay Zakaria University of Algiers01(Algeria)/ ANAN Ammar University of Algiers01, (Algeria)	524–511
44	دراسة تحليلية لواقع تمويل الاستثمارات الخضراء عن طريق الصكوك الإسلامية – عرض بعض التجارب الدولية – نور الدين طواهرية جامعة تيسمسيلت (الجزائر)/ عبد الحق القينعي جامعة البليدة 2 (الجزائر)	538–525
45	دور العولمة الثقافية في التأثير على سلوك المستهلك من خلال وسائل الإعلام والاتصال البرامج التلفزيونية أنموذجا– الحاج سالمي جامعة تيسمسيلت(الجزائر)/ سوداني نادية جامعة تيسمسيلت(الجزائر)	556–539
46	واقع المزيج التسويقي الموسع على فنادق ولاية تيسمسيلت فندق ملاس نموذجا معموري حليمة عزيزة جامعة تيسمسيلت (الجزائر)/د.دحماني علي جامعة حسيبة بن بوعلي شلف(الجزائر)	573–557
47	واقع وسائل الدفع الالكترونية المستحدثة في إطار التكنولوجيا المالية د. فوزي إينال جامعة الجزائر–3– (الجزائر)	589–574
48	أثر برنامج تدريبي مقترح بتمارين البليومتري على القوة الانفجارية لمصارعي الكونغ فو(18–20) سنة عبورة رابح جامعة تيسمسيلت (الجزائر)/سي العربي شارف جامعة تيسمسيلت (الجزائر)/واضح أحمد الأمين جامعة تيسمسيلت (الجزائر)	602–590
49	أثر برنامج تعليمي مقترح باستخدام التدريب الذهني في تعلم بعض المهارات الأساسية في كرة الطائرة زواوشة عبد القادر جامعة تيسمسيلت (الجزائر)/بومعزة محمد لمين جامعة تيسمسيلت (الجزائر)	619–603
50	اقتراحات لتعزيز مناعة الرياضيين في ظل جائحة كوفيد 19 سامر محمد عبد الوارث جامعة تيسمسيلت (الجزائر)/ واضح أحمد الأمين جامعة تيسمسيلت (الجزائر)	633–620
51	انعكاسات التغير الثقافي على تكوين الاتجاه نحو ممارسة النشاط الرياضي داخل المؤسسات التربوية – مرحلة التعليم الثانوي– كحلي أحمد جامعة تيسمسيلت (الجزائر)/ ربوح صالح جامعة تيسمسيلت (الجزائر)	647–634
52	برنامج ترويحي مقترح باستخدام ألعاب القوى للأطفال لتنمية بعض المهارات الحركية الأساسية لفئة السنة الثانية ابتدائي عبدالرحمان مراد جامعة تيسمسيلت (الجزائر)/ڤرڤور محمد جامعة تيسمسيلت (الجزائر)	662–648
53	تأثير برنامج مقترح للتصور العقلي في تحسين بعض مهارات السباحة السباحين 12–14 سنة حمزة صديق جامعة تسمسيلت/ عرابي سعاد جامعة الجزائر 03	673–663
54	تقييم حمولة التدريب باستعمال مقياس إدراك الجهد الذاتي sRPE وعلاقتها بحدوث الإصابات الرياضية لدى لاعبي كرة القدم أكابر حاج أحمد مراد جامعة البويرة (الجزائر)/بولحارس نجيب جامعة البويرة (الجزائر)/ قطيش محمود عبد الرحيم جامعة البويرة (الجزائر)	688–674
55	علاقة الكفاءة التدريسية لأستاذ التربية البدنية بالسلوك التوافقي لدى تلاميذ مرحلة التعليم المتوسط سحوان أحمد جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)/يحياوي محمد جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)	699–689

56	Kinship relationships under the crisis of Covid-19; field study in HammamSokhna _Setif- Amal Saghir Univ_batna/ Ben Sahel Lakhder Univ_batna	711–700
57	إشكالية التثاقف الرقمي وتعزيز الوعي الاجتماعي في تفعيل الصورة السياحية ط/د كنزة خيمش جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)/ د/ ملياني نادية جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)	727–712
58	التأويلية البديل المنهجي لقراءة النص الديني عند محمد أركون أ.بوسكرة علي جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 (الجزائر)	742–728
59	التنشئة الأسرية للأمهات وعلاقتها بممارسة العنف ضد الأبناء دراسة ميدانية لعينة من الامهات بولاية تيزي وزو ربيعة رميشي جامعة مولود معمري تيزي وزو (الجزائر)	760–743
60	الجذور التاريخية للمشكلات الاجتماعية في الجزائر 1830–1980 بن عودة محمد جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر)	771–761
61	الدراسات الكمية والكيفية في ميدان علوم الاعلام والاتصال دراسة في المفهوم والاشكاليات كيحول طالب جامعة الجيلالي بوعمامة خميس مليانة–الجزائر– / دحماني سمير جامعة الجيلالي بوعمامة خميس مليانة–الجزائر–	778–772
62	الدَّعوةُ إلى إعادةِ النظر في تفسير القرآن الكريم، سؤال المشروعية والمنهج فضيلة بنت محفوظ جوهري جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة (الجزائر)	794–779
63	الدمج المدرسي للطفل التوحدي من وجهة نظر أساتذة التعليم الابتدائي ط.د/ فطيمة مغلاوي جامعة قسنطينة 2 – الجزائر–	808–795
64	الشعور بالأمن النفسي وعلاقته بالدافعية للإنجاز لدى المراهق المتمدرس من وجهة نظر علم النفس وبعض الأدبيات والدراسات السابقة ط: طيبي عبد القادر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة أبو قاسم سعد الله –الجزائر–/ الأستاذ الدكتور بحري نبيل كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة أبو قاسم سعد الله –الجزائر–	819–809
65	الصّدفة، الضّجيج واللّانظام كمفاهيم أساسية في فلسفة ميشال سير د. تبان مصطفى جامعة قسنطينة 02 (الجزائر)	830–820
66	العولمة والمرض النفسي من وجهة نظر الطلبة (دراسة ميدانية بجامعة الشلف) سيدي عابد عبد القادر جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف(الجزائر)	846–831
67	العولمة وأخلاقيات التفكير الرقمي د. ياسين مشتة المدرسة العليا للأساتذة– بوزريعة(الجزائر)	855–847
68	المنهج التجريبي في علم الاجتماع بين أوغست كونت وإميل دوركايم موسى قروني جامعة الجيلالي بونعامة/ خميس مليانة (الجزائر)/ مفتاح بن اعمر جامعة الجيلالي بونعامة/ خميس مليانة (الجزائر)	867–856
69	أنماط السلوكيات المنحرفة لدى المراهقين مستخدمي شبكة التواصل الاجتماعي فيسبوك بوزار يوسف جامعة خميس مليانة (الجزائر)/ بوكريطة فاروق جامعة خميس مليانة (الجزائر)	876–868
70	تاريخ الأقليات في الدولة العثمانية – الأقلية اليهودية أنموذجا – أمينة حمودي جامعة الجزائر 2 (الجزائر)	887–877
71	تصميم اختبار تشخيص صعوبة تعلم الرياضيات دراسة تقنينية على عينة من تلاميذ الطور الثاني من المرحلة الابتدائية بهلول حليمة جامعة سطيف2 (الجزائر)/ أ.د تيغليت صلاح الدين جامعة سطيف2 (الجزائر)	902–888
72	تعليمية الفلسفة والدراسات البينية فاطمة صياد جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف(الجزائر)	911–903
73	ثنائية الحقيقة والمنهج في فلسفة "هانز جورج غادامير" د. آسيا واعر جامعة باجي مختار عنابة – الجزائر–	922–912
74	جودة الحياة المدرسية في المدرسة الابتدائية: من وجهة نظر المعلمين أحمد خان جامعة "محمد بن أحمد" وهران 2 (الجزائر)/ بدرة معتصم ميموني جامعة "محمد بن أحمد" وهران 2 (الجزائر)	938–923

75	حضور الجبل ورمزيته في تاريخ الفلسفة حاج بن دحمان جامعة غليزان (الجزائر)	950–939
76	دراسة تاريخية لكلمة الترحيب المُلقاة من طرف " فاطمة بكّارة " بمناسبة افتتاح مدرسة الإرشاد والتعليم بمنطقة سبدو –تلمسان 1953م– د. عمر جمال الدين دحماني جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس (الجزائر)	963–951
77	دور الإعلام العربي في تشكيل ثقافة الطفل د. لعوبي يونس جامعة جيجل /ط.د: بوطبيشة نصيحة جامعة جيجل	973–964
78	رمزية أسلوب التعبير النصي في الفضاء العمومي الافتراضي في الجزائر دراسة تحليلية سيميولوجية لعينة من خطاب صفحات فيسبوك رباب بن عياش كلية علوم الإعلام والاتصال جامعة الجزائر 3	985–974
79	طبيعة الخبرة الفنية بين محاكاة أفلاطون وهرمينوطيقا غادامير ط.د. عبايد نورية جامعة ابن خلدون تيارت–الجزائر–	996–986
80	مدينة قسنطينة في الفترة القديمة بين تاريخها العريق ونقص الإثباتات الأثرية د. بوذراع سفيان جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)/ سلامي توفيق جامعة قسنطينة 2(الجزائر)	1008–997
81	مدينة هيبوريجيوس من التأسيس الى الفتح العربي الإسلامي عمار نوارة جامعة الجزائر 2(الجزائر)/ سنية صامت جامعة باجي مختار عنابة(الجزائر)	1022–1009
82	مستوى التحصيل الدراسي لدى طلبة ليسانس كلية العلوم الاجتماعية جامعة ابن خلدون– تيارت– المتزامنة مع جائحة كوفيد–19 ط.د / شعيب فتيحة جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)/ شعشوع عبد القادر جامعة ابن خلدون (الجزائر)	1040–1023
83	نحو رؤية معاصرة لدور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في التقليل من السلوك الانحرافي لدى المراهق المتمدرس د. خريبش زهير جامعة تيارت (الجزائر)/ د. بوسكرة عمر جامعة المسيلة (الجزائر)	1052–1041
84	وسائل الإصلاح عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فترة ما بين1931–1954 شهباني سماعين المركز الجامعي مغنية (الجزائر)	1061–1053
85	علم اجتماع المخاطر نحو مقاربة سوسيودينية –فلسفية مرباح مليكة جامعة ابن خلدون.(الجزائر)	1075–1062
86	التغير الاجتماعي وتأثيره على الخصائص البنائية الوظيفية للأسرة الريفية د. عبد السلام سليمة جامعة محمد بوضياف–المسيلة (الجزائر)	1094–1076

مجلة المعيار
AL-MIEYAR Journal
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/317

المجلد: 13 العدد: 02 ديسمبر (2022) ص: 327/309

النظرية المؤسسية التاريخية كأداة تفسير لظاهرة الانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، والمغرب ضمن إطار مقارن)

The historical institutionalism theory as an explanation tool for the transitional democratic phenomenon in the Maghreb countries (Algeria, Tunisia, and Morocco in comparative perspective)

آيت نوري رياض*
كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3 (الجزائر)
riad.aitnouri@univ-constantine3.dz

لطاد ليندة
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)
lynda_24072000@yahoo.fr

معلومات المقال

تاريخ الارسال: 2021/08/01

الكلمات المفتاحية:
- ✓ مؤسسية تاريخية
- ✓ انتقال ديمقراطي
- ✓ دول مغاربية

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى الإحاطة بموضوع الانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية حيث تحاول الإجابة عن إشكالية كيفية ظهور قضايا الانتقال هذه والبحث في أسباب التباين الموجود بين تجارب الحالات الثلاث.

وتتوصل هذه الورقة إلى النتيجة الآتية: أدّت التبعية للمسار وثقل الاختيارات والترتيبات المؤسسية المتخذة منذ مرحلة بناء الدولة إلى تثبيت دعائم النظام السلطوي في المغرب والجزائر والحؤول دون حدوث انتقال ديمقراطي حقيقي؛ أدّى الوضع الحرج الغير متوقع بتونس إلى انتقال ديمقراطي حقيقي كرّس الشروط الأولية لأي نظام ديمقراطي.

Article info

Received: 01/08/2021

Keywords:
- ✓ Historical Institutionalism
- ✓ Transitional Democratic
- ✓ Maghreb States

Abstract :

This paper aims to cover the subject of democratic transition in the Maghreb countries. This paper reaches the following conclusion: The path dependency and the weight of the choices and institutional arrangements made since the state-building stage have led to the consolidation of the authoritarian regimes in Morocco and Algeria and the prevention of a real democratic transition; The unexpected critical juncture in Tunisia led to a real democratic transition that established the initial conditions for any democratic regime.

مقدمة:

بعد مفاوضات مع الطرف الفرنسي، تمكنت تونس والمغرب من الاستقلال سنة 1956، لتليهما الجزائر بعد ذلك سنة 1962. تولى بورقيبة رئاسة تونس وهو المناضل السياسي السابق وأحد مؤسسي الحزب الدستوري الجديد الذي أصبح يقود البلاد منذ الاستقلال؛ وفي المغرب، تولى محمد الخامس الحكم مستمدا شرعيته من العامل التقليدي وهو الذي ينتمي للعائلة العلوية التي تربطها علاقة متينة بالعرش منذ القرن السابع عشر؛ أما في الجزائر، فقد تولى بن بلّة رئاسة البلاد بعد تحالف المكتب السياسي المعلن في تلمسان والممثل بتحالف بن بلّة وقيادة الأركان العامة وجيش الحدود (بلحاج، **2010**، ص**18**). وعليه، اختلفت القيادة في الدول الثلاثة مع اختلاف في بنية النظام السياسي: قيادة مدنية في تونس، قيادة عسكرية في الجزائر، وقيادة ملكية تقليدية في المغرب؛ إضافة إلى نظامَي حكم رئاسي في الجزائر وتونس وملكي في المغرب.

تحاول هذه الورقة ربط وإسقاط مفهومي التبعية للمسار والأوضاع الحرجة على موضوع الانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية ضمن إطار مقارن بين ثلاثة دول تثير المقارنة، حيث لطالما تشابهت خصائصها في العديد من الظواهر. فمنذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، أخذت استقلالها من الاحتلال الفرنسي (سنة 1956 في تونس والمغرب و1962 في الجزائر)، وأخذت نخب ما بعد الاستقلال على عاتقها مسؤولية التحديث وبناء الدولة العصرية، كما تم بناء مؤسسات غير ديمقراطية لإدامة السلطة الحاكمة إضافة إلى كثرة التعديلات الدستورية وإلغاء الدساتير، والأخذ والرّد بين التعددية السياسية وتحريمها.

منذ ثمانينات القرن الماضي، وتأثرا بالأحداث الدولية الكبرى وموجة التحول إلى الديمقراطية التي طرأت على العديد من الدول السلطوية عبر العالم خاصة في أمريكا اللاتينية ودول أوروبا الشرقية التي كانت تحت الحكم السوفياتي بعد فشل الشيوعية وسقوط جدار برلين بداية التسعينات، بدأ النقاش حول الديمقراطية في كل من المغرب، الجزائر، وتونس يظهر بشكل متكرر ودوري؛ هذا ما أدى إلى العديد من الإصلاحات الدستورية والحقوقية كالتي طرأت على المغرب في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، إضافة إلى تبني انتخابات برلمانية تعتمد على التنافس في تونس أواخر الثمانينات، وتبني الدستور التعددي سنة 1989 في الجزائر. لكن على الرغم من ذلك، اتخذت هذه الدول نفس الاتجاه نحو ترسيخ نظام استبدادي تلعب فيه المبادئ غير الديمقراطية دورا كبيرا خاصة منذ بداية القرن الواحد والعشرين.

عاود النقاش حول الديمقراطية الظهور بقوة بعد المظاهرات الكبرى التي شهدتها المنطقة العربية والتي انطلقت من تونس أواخر سنة 2010، حيث أدت هذه المظاهرات إلى إسقاط نظام بن علي بعد حكم قارب الربع قرن من الزمن والدخول في مرحلة انتقالية تُوجت بدستور توافقي سنة 2014 إضافة إلى انتخابات تنافسية تميزت بأكبر قدر من الشفافية في جو أقل ما يقال عنه أنه ديمقراطي، مما جعل الكثير من المراقبين يصفون الحالة التونسية بالاستثناء العربي. وعلى العكس من ذلك، عرفت الجزائر والمغرب استقرارا سلطويا على الرغم من التدابير المؤسسية الجديدة والتعديلات الدستورية التي تهدف في ظاهرها إلى دمقرطة الحياة السياسية بشكل أفضل.

إنطلاقًا من ذلك، تحاول هذه الورقة الإجابة عن **الإشكالية** التالية:

- كيف برزت قضايا الانتقال الديمقراطي في دول المغرب العربي؟ وما هي أسباب التباين الموجود بين تجارب كل من تونس والجزائر والمغرب؟

كما تتفرع هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يمثل الوضع الحرج في تونس انتقالًا ديمقراطيًا؟
- كيف صمد النظام السياسي في الجزائر والمغرب أمام الانتقال الديمقراطي؟
- كيف ترسخ التبعية للمسار النظام السلطوي؟

وللإجابة عن الإشكالية السابقة الذكر، سنعمل على فحص **البناء الفرضي** الآتي:

- التبعية للمسار في ظل نظام سلطوي راسخ، تؤدي إلى انتقال ديمقراطي مزيف، عكس الأوضاع الحرجة التي تحدث انقطاعا تاريخيا يعيد توجه الدولة نحو مسارات واختيارات مؤسسية جديدة في ظل محاولة الترسيخ الديمقراطي.

تهدف هذه الورقة إلى الإحاطة بموضوع الانتقال الديمقراطي في الدول المغاربية حيث تُعد هذه الدول استثناء عربيا لما شهدته من مسارات تاريخية، إضافة إلى عدم تلقيها الاهتمام البحثي الكافي بأطر منهجية صارمة، لذا سنحاول التوصل إلى نتائج تخدم الدراسات الانتقالية إضافة إلى تعميمات نظرية.

أما **منهجية** هذه الدراسة فستقوم على المنهج المقارن إضافة إلى النظرية المؤسسية التاريخية بمفهوميها المهيمنين: التبعية للمسار والأوضاع الحرجة.

تنقسم هذه الورقة إلى أربعة محاور بحيث نتعرَّض في المحور الأول إلى أهم المفاهيم المرتبطة بالدراسة، وهي مفهوم الانتقال الديمقراطي والتبعية للمسار والأوضاع الحرجة. أما في المحور الثاني فسنقوم بتحليل الحالة التونسية من فترة بناء الدولة إلى مرحلة تولي بن علي الحكم، والتبعية للمسار في هذه المرحلة فيما يخص الترتيبات المؤسسية السلطوية التي يتخللها وضع حرج أدى إلى سقوط نظام بن علي. في المحور الثالث، سندرس تفعيل آليات التبعية للمسار في الجزائر والمغرب منذ مرحلة بناء الدولة وصمود النظام السياسي في كلتا الحالتين أمام أي وضع حرج غير محتمل كما حدث في تونس. أما في المحور الرابع، فسنحاول التأكيد على أن التبعية للمسار وعدم المرور إلى وضع حرج مثلما حدث في تونس كانت سببا حاسما في ترسيخ النظام السلطوي بعد سقوط نظام بن علي في تونس وانتقال هذه الأخيرة نحو الديمقراطية.

1. الإطار المفاهيمي

نقوم في هذه الورقة بالتركيز على ثلاثة مفاهيم أساسية هي: الانتقال الديمقراطي، التبعية للمسار، والوضع الحرج. وسيكون ذلك بإسهاب بسبب اعتمادنا على التعريف المبسط لكل مفهوم منهم.

يعرِّفُ "أودونيل" "O'Donnell" و"شميتر" "Schmitter" الانتقال بأنه الفترة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر. فمن جهة، يتم تحديد الانتقالات من خلال بداية عملية حل النظام السلطوي، ومن جهة أخرى من خلال تثبيت شكل من أشكال الديمقراطية أو العودة إلى شكل من أشكال الحكم السلطوي **(O'Donnell & Schmitter, 1986, p9)**.أما الانتقال الديمقراطي، فهو مرتبط بالعملية الديمقراطية التي تسعى مختلف الفوارق السياسية لتحقيقها عبر عملية متكاملة الأركان من وجود انتخابات حرة ونزيهة إلى إقرار دستور ديمقراطي. وعليه فإن الانتقال الديمقراطي معني بالذهاب إلى الحكم الديمقراطي عكس الانتقال السياسي الذي يمكن أن يكون موجهًا نحو النظام السلطوي. وفي هذا السياق، يكتب "ستيفن ليفيتسكي" "Steven Levitsky" و"لوكان واي" "Lucan A. Way" أن الانتقال الديمقراطي يجب أن يحتوي على أدنى شروط الديمقراطية وهي: 1- انتخابات حرة، نزيهة، وتنافسية؛ 2- حق الاقتراع الكامل للبالغين؛ 3- حماية واسعة للحريات المدنية، بما فيها حرية التعبير، الصحافة، والجمعيات؛

4- غياب السلطات الوصائية غير منتخبة (مثل الجيوش، الملكيات، أو الهيئات الدينية) التي تحد من سلطة المسؤولين المنتخبين (**Levitsky & Way, 2010, pp 5-6**).

فيما يخص تعريف المنعطفات الحرجة، يرى الباحثان "كوليي" "Collier" بأنها فترة من التغيير الكبير الذي يحدث عادة بطرق مختلفة في دول أو وحدات تحليل أخرى بحيث يفترض أنها تنتج موروثات مميزة (**Collier & Collier, 2002**). فضمن السياق نفسه تتصور المؤسسية التاريخية التغيير السياسي كعملية منفصلة تتميز بفترات زمنية ممتدة من مرحلة الاستقرار الكبير الذي يشار إليه بالتبعية للمسار، إلى لحظات تكوينية مضطربة تسمى المنعطفات الحرجة. ففي هذه المنعطفات، يتم تعيين أهداف سياسية جديدة وتحديد أولويات جديدة، لتتطور بذلك تحالفات سياسية وإدارية غير معهودة للحفاظ على الاختيارات المتخذة نتيجة هذه الأوضاع (**Peters, Pierre, & King, 2005, p1276**).

وضمن السياق نفسه، يرى "ماهوني" "J. Mahoney" أحد أبرز منظري المؤسسية التاريخية أنه في كثير من الأحيان يتم تعريف التبعية للمسار أنه أكثر بقليل من الفكرة الغامضة القائلة بأن "التاريخ مهم"، أو "الماضي يؤثر في المستقبل". فقد أدت مثل هذه الرؤى بالعلماء إلى الفهم غير اللّائق للتبعية للمسار كشكل من أشكال التحليل التي تتبع المخرجات إلى الأسباب البعيدة زمنيا. لذا، يرى أن تحليل التبعية للمسار، يتضمن تحليل دراسة العمليات السببية شديدة الحساسية للأحداث الواقعة في المراحل المبكرة من التسلسل التاريخي الشامل (**Mahoney, 2000, p507,511**). وبالنتيجة، فإنه يمثل فترة من الركود والاستقرار المؤسسي الذي تنتجه الخيارات المهمة التي تتبناها القيادات السياسية في اللحظات التكوينية، مثل التي تلك يتم تبنيها أثناء فترة بناء الدولة.

2. تونس: من التبعية للمسار إلى الوضع الحرج

أدى الوصول إلى التعليم الفرنسي، خاصة المستفيدين من فرص التعليم العالي بفرنسا أمثال بورقيبة بالنخب التونسية لأنماط جديدة من التنظيمات الاجتماعية والسياسية كالأحزاب السياسية والمنظمات العمالية، هذا ما أكسبهم وعيا سياسيا عصريا. وفي الوقت نفسه، لم يستفد الكثير من التونسيين من هذه الفرصة، سواء طواعية، وهم المتشبثين بالقيم الاسلامية والعروبية، أو بسبب الظروف الاستعمارية؛ وبذلك، التحقت هذه الفئة بجامعة الزيتونة أين تعلّم روادها الشريعة الإسلامية والتقاليد. كنتيجة لهذا الظرف الذي نراه حاسما، استفادت قيادة الحركة الوطنية التونسية من النخب المنخرطة في التعليمين، فالخطاب القومي للحركة الوطنية التونسية أصبح يستخدم، في وقت واحد، الأفكار التنويرية ضد ما اعتبروه احتلالا غير ليبرالي وغير قانوني، إضافة إلى الأفكار الرجعية القاضية بأنه احتلال يهدد القيم الإسلامية (**Chomiak, 2017, p7**). بشكل أكثر دقة، أفرزت سياسة التعليم الكولونيالية تيارين متوازيين داخل الحركة الوطنية التونسية: تيار متشبع بالقيم والأفكار التنويرية الغربية، وتيار متشبع بالقيم والأفكار الإسلامية والعربية.

مع تقدم النضال من أجل الاستقلال في تونس سواء منه المسلح أم السياسي، بدأت المفاوضات على الاستقلال بين حكومة السيد بن عمار إضافة إلى الحزب الدستوري الجديد والحكومة الفرنسية في سبتمبر 1954، هذا ما أدىّ إلى معارضة كبيرة من بعض الاتجاهات السياسية التي كانت تطالب بمواصلة الكفاح المسلح (**عبد الله، ص113**). مثّلت هذه المعارضة بشكل خاص بعض أعضاء الحزب الدستوري الجديد الذي مازال يحمل قيم الحزب القديم[1] بقيادة الصالح بن يوسف، وهو المناضل السابق مع بورقيبة إلا أنه فضّل التشبث بالقيم القومية العربية التي طالبت عدم التفاوض مع الفرنسيين إلى غاية استقلال الجزائر والمغرب وعدم ترك السلاح. هذا ما مهّد لتشكيل طبيعة المعارضة التونسية في السنوات التي تلت الاستقلال.

عمل بورقيبة على ترسيخ سيرة حياته ونضاله في ذاكرة التونسيين، فقد داوم على وصف دوره في تمكين التونسيين من الالتفاف والتلاحم حوله بفضل نضاله والتأكيد على ما يسميه بتكوين الشعب التونسي وتوحيده بعدما كان خليطا من القبائل والعشائر المنحنية تحت الاستسلام وتأثير الجبرية كما يصف في إحدى خطاباته (**بلخوجة، 1999، ص33**). كما تظهر المكانة التي أعطاها بورقيبة لشخصه في تنصيب يوم الفاتح من جوان عيدا وطنيا بدلا يوم الاستقلال في 20 مارس، كما كان يوم الثالث من أوت عيدا وطنيا أيضا، وهو اليوم الذي ولد فيه؛ وفي يوم 18 مارس 1975، وهي السنة التي بلغ فيها الخامسة والسبعين من العمر، انتخب رئيسا لتونس مدى الحياة (**بشارة، 2012، ص64**).

بنى بورقيبة دولة أبوية سلطوية مستحدثة تتغلغل فيها الأجهزة الأمنية في كل مكان، وحاول علمنة الدولة بشكل مفرط حيث قام بالتضييق على الاسلاميين بمختلف أطيافهم حين شرع في السيطرة على المؤسسة الدينية عبر سلسلة من المراسيم في السنين الأولى التي تلت الاستقلال، فتم إلغاء المحاكم الدينية والأوقاف وسيطرت الحكومة على جامعة الزيتونة (**Chomiak, op.cit, p10**) ليتم استبدالها بجامعة تونس المستوردة نظاميا وعمليا من فرنسا بشكلها العلماني، وترجمة لهذه التوجهات، تم تخفيض برامج دراسة الدين في المدارس الحكومية إلى ساعة واحدة في الأسبوع واختفت المدارس القرآنية الخاصة (**Stepan, 2012, pp99-100**). بدقة كبيرة، يصف "ألفريد ستيبان" "Alfred Stepan" تونس بورقيبة وبن على بأنها أحد أجزاء "المثلث الحديدي للعلمانية" (**Stepan, 2016, p100**).

واصل بن علي على هذا المنوال بدعم من زبائن النظام الذي أصبح يوزع العوائد بشكل غير متساو خاصة منذ التوجه نحو الليبرالية الاقتصادية حيث استخدم القوانين القائمة وسن قوانين جديدة لخدمة مصالح أفراد الأسرة والمقربين من النظام لدرجة أن هؤلاء قد استحوذوا على أكثر من 21 بالمائة من جميع أرباح القطاع الخاص في البلاد (كارنزا، **2020، ص1**). لذلك، ووفق نظرة "جيمس ماهوني" "James Mahoney"، فإن المستفيدين من هذه التوزيعات الغير عادلة يحاولون مقاومة تحولها مستغلين موقعهم في المؤسسات الموزعة (**Mahoney, 2001, p114**)؛ فالسنوات التي شهدت حكم بن علي، لطالما تميزت بقمع غير مسبوق خاصة مع التيار الإسلامي.

بعد تولي بن علي السلطة في تونس فيما يسمى بالانقلاب الأبيض سنة 1987، وهو ضابط الأمن السابق الذي تكوّن في نظام بورقيبة، وعلى نفس مسار سابقه، أصبحت أبسط المسائل السياسية والاجرائية خاضعة لسلطة الأجهزة الأمنية والاستخباراتية على الرغم من أن الخطاب الرسمي للدولة كان يتحدث بلغة الديمقراطية وحقوق الإنسان. يقول الباحث عزمي بشارة: ''تولى رجل أمن كان يشرف بنفسه على استجواب المعتقلين وتعذيبهم رئاسة الدولة، وأعلن عن نيته إجراء إصلاحات ديمقراطية ليكتسب في مرحلة احتجاج شعبي. ولكنه في النهاية عاد وقاد الدولة بعقلية ضابط الأمن-المحقق. ولهذا عرفت تونس منذ بداية التسعينات تراجعا كبيرا على صعيد الحريات العامة'' (**بشارة، مرجع سابق، ص84**). لحد هذه الفترة، وبتعبير مقولة التبعية للمسار، قاومت المؤسسة الرئاسية المشخصَنة في رئيس الدولة والمقربين منه، والمؤسسات التي تحافظ على سلطة الرئيس وعلى رأسها المؤسسات الأمنية والقضائية، قاومت بشكل كبير التغيير نحو انفتاح وحوار ديمقراطي جدي تماما مثل الحالتين الجزائرية والمغربية.

لم تُسكت هذه المسارات السلطوية المعقدة أفواه المطالبين بانتقال ديمقراطي، حيث لطالما حاولت النخبة الحاكمة إضفاء البعض من الطابع الديمقراطي على الحياة السياسية ولو ظاهريا. فبعد انقلاب بن علي، عاد المعارضون الرئيسيون إلى تونس من المنفى،

وأجريت انتخابات تشريعية أكثر تنافسية قليلا عام 1989. ومع التفاعلات الاقليمية والدولية المتعددة، ونجاح الثورة الإسلامية في إيران قبل ذلك بعقد من الزمن، ونمو الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر، استاء الإسلاميون التونسيون من تهميشهم، وتزامن ذلك مع ظهور خريج الزيتونة والصادقية "رشيد الغنوشي" كزعيم لـ"حركة النهضة". ومع عدم اعتماد هذه الحركة قانونيا، قدمت العديد من المترشحين المستقلين ليتمكن الإسلاميون من تحصيل 15 بالمائة من الأصوات؛ لكن بعد الانتخابات، حدثت تفجيرات إرهابية خلفت قتيلين هذا ما جعل بن علي يتهم النهضة وحوكم مالا يقل عن 20 ألفا من أتباعها في السنوات التالية بتهمة التخريب وأرسلوا إلى السجن، إضافة إلى حوالي 10 آلاف منفي **(Stepan, 2012, op.cit, p100)**. ففي هذه الفترة، وبشكل خاص طوال فترة التسعينات، شهدت تونس تغلغل أمني غير مسبوق وقمع ممنهج نحو المعارضة، خاصة الإسلامية منها بعد ما حدث في الجزائر.

بعد القبضة الحديدية التي أحكمها النظام القمعي على تونس، والذي أسسته نخبة بيروقراطية بقيادة بورقيبة منذ الاستقلال، وبعد التغلغل والحضور القوي للدولة في جميع مفاصل الحياة الاجتماعية للأمة التونسية، اندلعت احتجاجات في مدينة سيدي بوزيد يوم 17 ديسمبر 2010 بعد إقدام أحد المواطنين على إحراق نفسه نتيجة الظلم الذي تعرض له من طرف القوات الأمنية والبطالة والتهميش، لتتوسع شيئا فشيئا الاحتجاجات وتطال المناطق الداخلية المعروفة بعدم استفادتها من التوزيع العادل للموارد ثم إلى جميع المحافظات. وبعد أقل من شهر، تحديدا في يوم 14 جانفي 2011، هرب الرئيس بن علي ومقربيه من البلاد ليمثل هذين الحادثين ما يعرف بالثورة التونسية التي أتبعت بموجة اضطرابات في دول عربية عديدة أخرى **(Blavier, 2016, p73)**.

تمثّل هذه الانتفاضة في منظورنا وضعا حرجا مرّت به تونس. فاستنادا إلى تعريف الباحثين "كوليي" للمنعطفات الحرجة كما سبق وأشرنا، نجد أن مرحلة الاستقرار الذي يسبق الوضع الحرج هو الوضع الذي ميّز مرحلة حكم بن علي بالخصوص؛ أما اللحظة التكوينية المضطربة، والتي تعرف بالوضع الحرج، هي الثورة التي أسقطت بن علي. فالانتفاضة التي قام بها المواطنون التونسيون وما أدت إليه من ترك بن علي للسلطة ودخول تونس في سياق انتقال ديمقراطي، نعتقد أنه وضع حرج بامتياز.

تعتبر تونس استثناءً ديمقراطيا عربيا، فاللّحظة التكوينية التي صاحبت الانتفاضة قد أدت بالدولة إلى الدخول في انتقال ديمقراطي كخيار فضلته الفواعل المتعددة التي شاركت في قيادة المرحلة الانتقالية. مرّت تونس بهذه المرحلة منذ سنة 2011، فعلى الرغم من الكثير من محاولات مقاومة التغيير التي قادتها بعض القوى الموالية للنظام السابق، قطعت تونس أشواطا مهمة فيما يخص الديمقراطية، خاصة بعد إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية شفافة والتصويت على دستور توافقي شاركت في إعداده العديد من القوى.

تقلّد رئيس مجلس النواب فؤاد المبزغ منصب الرئيس مؤقتًا بعد تنحي بن علي وترك منصب رئيس الجمهورية شاغرًا. وكانت المرحلة الأولى الحاسمة من المرحلة الانتقالية بإتمام اجراء انتخابات المجلس التأسيسي التونسي. عارضت ذلك الأحزاب الجديدة والمشكلة حديثا، أي بعد تخلي بن علي عن السلطة، إجراء الانتخابات في شهر جويلية 2011، بحجة أنها لا تزال في مرحلة تعريف المواطنين ببرامجها، كما رأت أن ذلك يخدم الأحزاب القديمة فقط، هذا ما عارضته هذه الأحزاب من جهة أخرى والتي كانت في صف المعارضة أثناء حقبة بن علي، وقالت أن التأخير في الانتخابات سيزيد من المخاطر التي تحذق بمستقبل الثورة والبلاد. وفي الأخير، أعلن رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات كمال الجندوبي تأجيل موعد انتخابات المجلس التأسيسي إلى يوم 16 أكتوبر 2011.

عرف المشهد السياسي التونسي بعد جانفي 2011 تعددا وتنوعا تجلى في انتخابات المجلس التأسيسي يوم 23 اكتوبر 2011، حيث تنافست 1500 قائمة حزبية ومستقلة، وضمت حوالي 10500 مترشح ينضمون إلى 100 حزب سياسي تنافسوا على 217 مقعد في المجلس التأسيسي، وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات حوالي 52%، وجرت في شكل منظم وشفاف لحد كبير. أما من ناحية النتائج فقد تقدمت حركة النهضة ذات التوجه الاسلامي الفائزين بعد حصولها على 89 مقعد من مجموع 217 مقعد في المجلس، أي بنسبة 41،47%، تلاها حزب المؤتمر من أجل الجمهورية ب29 مقعد، أي بنسبة 9،68%، ثم تيار العريضة الشعبية للحرية والعدالة والتنمية ثالثا ب26 مقعد، وحل حزب التكتل رابعا ب20 مقعد، أما خامسا فكان الحزب الديمقراطي التقدمي ب16 مقعد. فازت حركة النهضة بأكبر نسبة تصويت وأكبر عدد من المقاعد لكونها الحركة الأكثر اضطهادا، كما شهد لها التونسيون أنها الحركة الرئيسية الوحيدة التي لا علاقة لها بالنظام السابق، وهكذا، كانت النهضة بمثابة المعارضة الأكثر مصداقية في تونس (**Gray & Coonan, 2013, p350**)؛ وكنتيجة حتمية تمثلها المصلحة الوطنية، لجأت هذه الحركة ذات الحضور التاريخي في تونس إلى التحالف مع حزبين ليبراليين علمانيين في إطار ما يسمى بجبهة الترويكا (حركة النهضة، حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، حزب التكتل من أجل العمل والحريات).

نشأت مؤسسات سياسية جديدة في تونس، ولم يتدخل الجيش بمحاولته إدارة المرحلة الانتقالية ولم يصدر بيانات انقلابية حيث عاد إلى الثكنات بعد تنازل الرئيس عن الحكم رامياً الكرة في ملعب النخب السياسية المدنية الحاكمة والمعارضة. وبالنتيجة، اضطرت حركة النهضة إلى الائتلاف مع قوى علمانية من المعارضة؛ وكان هذا الائتلاف على الأقل تحالفا بين قوى دينية وعلمانية متفقة على إنشاء نظام ديمقراطي. فلم يتوقف البرلمانيون التونسيون من كافة الأحزاب، وحتى المتصارعة منها عن العمل معا على الدستور الجديد. وأنجز البرلمان التونسي دستورا ديمقراطيا ليبراليا لم يعرف مثله المنطقة على الرغم ما صاحبه من مشاكل سياسية (**بشارة، 2020، ص537–548**).

تَبِعتْ الدستور انتخابات برلمانية ثم رئاسية سنة 2014، حيث وعلى غير المتوقع، أفرزت الانتخابات البرلمانية مفاجآت سواء من ناحية الفائزين أم الخاسرين، كما غيرت من موازين القوى في الساحة السياسية للبلاد بصعود أحزاب جديدة كانت غائبة عن المشهد السياسي من قبل بحيث فاز حزب نداء تونس المؤسس حديثا بأكبر عدد من الأصوات محققا مفاجأة مدوية صدمت أنصار حركة النهضة الذي حل ثانيا. حصل حزب نداء تونس على 86 مقعد، وتأخرت حركة النهضة بسبعة عشرة مقعد عن نداء تونس محققة 69 مقعد. كل هذه النتائج حددتها نسبة مصوتين فاقت التوقعات بحوالي 70% (**الحناشي، 2014**). في نفس السنة، فاز السبسي بكرسي الرئاسة في جو ديمقراطي، وهو الرجل السابق في نظام بورقيبة وبن علي. هذا ما جعل عددا معتبرا من سكان الجنوب الشرقي للبلاد (من أشد المناطق معارضة للنظام السابق) يخرجون للتظاهر والاحتجاج من فوز رجل النظام السابق، لكن سرعان ما أشادت المعارضة بهذا المكسب الديمقراطي مثل تصريح الغنوشي الزعيم المعارض التقليدي الذي دعا المحتجين للإشادة بالأجزاء التي سادت فيها الانتخابات عوض التظاهر والتشابك مع قوات الأمن. كما أن المرشح الخاسر منصف المرزوقي قد هنأ شخصيا بالرئيس الجديد وهنأه على فوزه (**بالضيافي، 2014**).

إذن، أنتج الوضع الحرج الذي واجهته تونس بداية من أواخر سنة 2010 انتقالا ديمقراطيا يبدو أنه جدي في دولة تقع في منطقة لم تعرف انتخابات ديمقراطية دورية متنوعة، ولا دستورا أقرّته مختلف الأطياف السياسية والاجتماعية في التاريخ؛ زيادة على معاناتها مع الاستبداد المتجذر لأكثر من قرن من الزمن. فإذا استندنا لتعريف "ستيفن ليفيتسكي" و"لوكان واي" حول

الشروط الأدنى لتطبيق الديمقراطية كما سبق وأشرنا في المحور الأول، لوجدنا أنها متوفرة في تونس أثناء الوضع الحرج هذا. وبالنتيجة، تميزت فترة حكم بن علي بتبعية للمسار فيما يخص المسارات السياسية السلطوية التي شهدتها تونس، لكن سرعان ما شهدت البلاد وضعا حرجا لم يكن متوقعا (لم يتنبأ أحد بسقوط نظام بن علي وحدوث انتفاضات متجانسة في عدد من الدول بتلك الطريقة) أدّى بتونس نحو الدخول ضمن انتقال ديمقراطي أقل ما يمكن القول عنه في تلك البيئة أنه سليم.

3. تفعيل آليات التبعية للمسار في الجزائر والمغرب وصمود النظام السياسي

لم يكن الشرخ الذي حدث في صفوف الحركة الوطنية المغربية بعد الاستقلال نتيجة سياسات التعليم الاستعماري بنفس الحدة التي حدثت في تونس، ويرجع سبب ذلك في أن ''معظم المغاربة الذين تمكنوا من متابعة دراستهم العليا تم إبعادهم منهجيا من مناصب المسؤولية في الأجهزة الإدارية، وهذا ما أدى بهم إلى الالتحاق بصفوف الحركة الوطنية وتعزيزها'' **(واتربوري، 2013، ص84-85)**. فقد تحالف الملك المنفي محمد الخامس مع الوطنيين بشكل كبير، كما ظل يطبق نصائح التيار الاستقلالي سواء في الفترة التي قضاها في المنفى أو بعد توليه العرش غداة الاستقلال، هذا ما ولد له طابعا انفراديا بالسلطة في وقت كان يشعر فيه بأنه القائد الأول للمقاومة المغربية، ومن دونه لن تأخذ المغرب استقلالها **(واتربوري، 1982، ص53)**. علاوة على ذلك، عارض تيار قوي، وهو التيار المتشبث بالقيم الوحدوية العربية القومية المفاوضات مع فرنسا وطالب مواصلة الكفاح المسلح. فحدث صراع متشابه كالذي حدث في تونس بين سنتي 1955-1956، حيث انشطر إلى قسمين: قسم يقول بإمكانية التفاهم والتفاوض مع الاستعمار، والثاني يقول بأسلوب الكفاح المسلح وتوحيد جبهة القتال لحل مشكلة المغرب العربي كلّه **(عبد الله، مرجع سابق، ص251)**.

لم تَسِرْ الأمور في الجزائر مثلما كان عليه الحال في المغرب، فبعد تجاوزهم مسألة الخلاف حول الزعامة المِصالية (نسبة لمصالي الحاج)، اتفق قادة الثورة منذ البداية على تحرير البلاد من الوجود الفرنسي في ظل اجماع على حمل السلاح وتوقيف العمل السلمي؛ وما إن حققوا ذلك، اختلفوا في كيفية تشكيل نظام الحكم. ففي مؤتمر طرابلس سنة 1962، بدأ الصراع بين أعضاء الحكومة المؤقتة وقادة جيش التحرير حول كيفية بناء النظام السياسي الجزائري. وفي نهاية المطاف تمكن قادة جيش التحرير من فرض رأيهم بتمكين جماعة أحمد بن بلة من الاستيلاء على السلطة. لكن سرعان ما أُزيح بن بلّة عن الحكم سنة 1965 بعد انقلاب قيادة الأركان بزعامة بومدين فيما أسموه بالتصحيح الثوري بعد النزعة الفردية التي اتخذها بن بلة واتجاهه نحو بناء نظام سلطوي تعود فيه الكلمة إلى شخصه. لكن في الحقيقة، لم يحدث تغيير كبير في النظام السياسي الجزائري (طبيعة الحكم) بعد إطاحة قيادة الأركان بين بلة وتنصيب الهواري بومدين رئيسا للدولة؛ فالزعامة الفردية هي السمة الغالبة على نظام الحكم **(بوحوش، 2014، ص511-514)**. يرى الباحث "محمد حشماوي" أن القوة البريتورية[2] أوصلت بن بلة إلى الحكم بعد تفكيك الحكومة المؤقتة وقبل الإطاحة به بعدها بثلاثة سنوات **(Hachemaoui, 2011, p122)**. وأطلقت على المؤسسات السياسية منذ السنة الأولى للاستقلال إلى غاية سبتمبر 1963 تسمية المؤسسات المؤقتة، حيث سميت كذلك ريثما يتم وضع دستور تقام بموجبه مؤسسات دائمة. ويقصد بالمؤسسات المؤقتة: المجلس الوطني التأسيسي والحكومة المؤقتة (حكومة بن بلّة الأولى). ظل الحال على ذلك لغاية سبتمبر 1963 أين تم وضع أول دستور جزائري، لكنه جمِّد بعد أن دخل حيز التنفيذ بوقت قصير، وظل معطلا إلى غاية إلغائه في جوان 1965 (بلحاج، مرجع سابق، ص21-43) ، تاريخ الانقلاب العسكري واستيلاء بومدين على كرسي الرئاسة.

إذن، تختلف الحالة الجزائرية عن نظيرتيها التونسية والمغربية في مسألة الاستقرار المؤسسي وطبيعة نظام الحكم الذي يختلف في الدول الثلاثة. فالجزائر دولة يحكمها نظام بريتوري جمّد الدستور 11 سنة (من 1965 إلى 1976) حيث حكم بومدين فيها بقضبة من حديد على المشهد السياسي في ظل غياب شبه تام للمعارضة السياسية المنظمة بالأخص، وفي ظل تحالف قيادة الأركان والحزب الواحد. أما في المغرب، سيطر الملك بشكل مطلق على الحياة السياسية أيضا مع تحالفه مع الجهات الأمنية ولو بحذر بعد محاولتي انقلاب سنة 1971 و1972، هذا ما زاد من تعقيد الوضع الأمني.

أما الدستور الجزائري الموضوع سنة 1976، فيعطي للرئيس صلاحيات كبيرة. فوفق فقرات المادة 111 هو ممثل الدولة داخل البلاد وخارجها، يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة، يتولى القيادة العليا لجميع القوات المسلحة للجمهورية، يتولى مسئولية الدفاع الوطني، يقرر السياسة العامة للأمة في المجالين الداخلي و الخارجي، و يقوم بقيادتها وتنفيذها، يحدد صلاحيات أعضاء الحكومة، يترأس مجلس الوزراء؛ كما يمكن لرئيس الجمهورية أن يعين نائبا لرئيس الجمهورية يساعده ويعينه في مهامه (المادة 112)، ويعين أعضاء الحكومة والوزير الأول (المادة 113). هذا إضافة إلى تركيز مكانة كبيرة للحزب في النظام السياسي حيث ترى المادة 95 أن جبهة التحرير الوطني هي الحزب الواحد في البلاد، كما تتجسد قيادة البلاد في وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة (المادة 98)، وتسند الوظائف الحاسمة في الدولة إلى أعضاء من قيادة الحزب (المادة 102) (مجلس الأمة، 2016). ظلت هذه الصلاحيات راسخة لغاية سنة 1989، لكن، وبعد وفاة بومدين، ازدادت سيطرة المؤسسة العسكرية على مقاليد الحكم بشكل غير معقول.

اختارت الجزائر نظاما رئاسيا، وعكس ذلك اختارت المغرب نظاما ملكيا يقدس فيه الملك كشخص والملكية كمؤسسة. فالفصول 19، 23، 24، 25 من الدستور المغربي الموضوع سنة 1962 من طرف الحسن الثاني تُبيِنُ هيمنة الملك على الحياة السياسية بصفته شخصا مقدسا (الفصل 23) وأميرا للمؤمنين (الفصل 19)، أي أن سلطته المستلهمة من العامل الديني فوق الجميع. علاوة على ذلك، تتعزز سلطة وهيمنة الملك في الفصلين 24 و25 أين تمنح له صلاحية تعيين الوزير الأول والوزراء وإقالتهم دون أية قيود جدية، تماما مثلما ينص عليه الدستور التونسي الموضوع سنة 1959 في فصليه 50 و51. وتجدر الإشارة إلى أن أمير المؤمنين، وهي صفة الملك في المغرب، قد تمتع بأعلى مكانة في بنية النظام السياسي الملكي. هو أمير المؤمنين وهو الحكم والزعيم، فضمن علاقة أبوية كما يصفها مختصو الشأن المغربي من الأكاديميين، يتغذى التفاعل والقبول بين الملك ورعاياه عن طريق ثلاثة عمليات هي: القرب، الخدمة، والعطاء. فالقرب من الملك هو مصدر القوة والشهرة، الجلوس والأكل معه مثلا علامات تمييز، أما الهدايا والعطاء فيستفيد منها المعنيون مقابل الخدمات المقدمة (**El Maslouhi,, p717**).

سيطر الجهاز الملكي على الحياة السياسية في المغرب بشكل كبير، وازدادت قوته بعد تحكمه في القوات المسلحة أيضا. فبعد إعلان حالة الطوارئ سنة 1965، حكم الملك بمساعدة الجيش وكان هذا الأخير في قلب النظام، وبدوره حامي النظام، قمع الجيش الانتفاضات الريفية وأعمال الشغب الحضرية، كما ترأس بعض قادته أجهزة سرية وأداروا قوات الشرطة. من أهمهم نجد اللواء محمد أوفقير، وزير الداخلية بين سنتي 1964-1971 وقائد القوات التي أطلقت النار على المتظاهرين في الدار البيضاء سنة 1965 (**Hammoudi, 1997, p33**). من جهة أخرى، لم تمنع سيطرة الملك على الجيش من حدوث محاولتي انقلاب سنتي 1971 و1972، هذا ما أدى إلى عمليات تطهير واسعة داخل صفوف القوات المسلحة واغتيالات واعتقالات كثيرة، وتعقيد الأمور الأمنية أكثر.

حاول كل من بن بلة وبومدين التغيير من أعلى مما أدخلهما في صراعات مع الأفراد والجماعات المحيطة بهما. فقد أدى الصراع بين قيادة الأركان وبن بلة بتنحية هذا الأخير من الحكم؛ كما أن محاولة الانقلاب التي قام بها الطاهر زبيري سنة 1967 وتذمره من اعتماد بومدين على جماعة وجدة في الحكم وقلة الاعتماد على مجلس الثورة في اتخاذ القرارات الجماعية قد كشف عن الانشقاقات الموجودة في أعلى القمة. كانت هذه الصراعات الفوقية هي التي تمثل السمة الأبرز للنظام السياسي الجزائري عقب الاستقلال، ويرجع سبب ذلك أن جيش التحرير الوطني كان كبيرا جدا ويمثل مركز ثقل الثورة الجزائرية، إضافة إلى أن الجزائر لم تخرج بعد الاستقلال مباشرة بقيادة كاريزمية وتاريخية مثل التي كانت مع بورقيبة المناضل ذو المسار الطويل حيث بدأ يبرز اسمه وحسه القيادي في أواخر الأربعينات بوجه خاص؛ ومثل محمد الخامس الذي يحمل شرعية تاريخية ودينية بصفته الملك المنتمي للعائلة العلوية التي لها جذور في الحكم منذ ثلاثة قرون قبل الاستقلال، وبصفته أمير المؤمنين الذي ينتمي إلى سلالة الرسول محمد حسب اعتقاد الثقافة السياسية السائدة في المغرب.

ساهمت هذه المتغيرات بشكل كبير في نمط حكم الدول الثلاث لزمن بعيد، فاستنادا إلى مقولة التبعية للمسار، نجد أن الظروف التاريخية قد ولّدت إرثا بعيد المدى كبيرا يصعب تغييره. هذا ما ظهر لغاية الآن في المغرب والجزائر، وأدى بتونس نحو وضع حرج كما رأيناه سابقا.

لا يختلف المشهد السياسي الجزائري فيما يخص نمط الحكم عن النظامين المغربي والتونسي، سوى في خاصية سيطرة ضباط الجيش خصوصا بداية الثمانينات، حيث أنهم اختاروا خليفة هواري بومدين الشاذلي بن جديد وأجبروه على الاستقالة؛ وقاموا بالإلغاء الانتخابي سنة 1992 وعيّنوا علي كافي بعد اغتيال الرئيس بوضياف؛ ثم عينوا زروال وبعده بوتفليقة كرئيسين للبلاد (**Hachemaoui, op.cit, p122**). وكان اختيار الشاذلي بن جديد مدروسا بشكل جيد من قبل الجماعة، فهو الرجل العسكري الغير المعروف، منعدم الطموح السياسي، وقليل الظهور؛ فأكّد اختياره كما يرى الباحث عبد الناصر جابي على فرضية أن المطلوب كان إضعاف منصب الرئاسة كمركز قرار يعد التجربة البومدينية، هذا ما ألحّ عليه عبد العزيز بوتفليقة في بداية عهدته الأولى حيث أكّد أنه لن يقبل أن يكون ربع رئيس وإنه ليس برئيس هاوٍ (**جابي، 2010، ص89،87**).

نجد عند المقارنة أن بورقيبة قد وضع الدستور الذي يعطي للرئيس صلاحيات كبرى، هذا ما عززه بن علي؛ ووضع محمد الخامس ثم الحسن الثاني دستورا يعطي المكانة الأكبر للملك، وكانت معظم التعديلات الدستورية لا وزن لها. أما في الجزائر، وبعد وفاة بومدين (**خاصة بعد دستور 1989**)، لم يعد الدستور يصاغ حسب أهواء المؤسسة الرئاسية. فأصبحت العصب الأمنية صاحبة القرارات الحاسمة هي من تحدد توجهات الدستور، هذا ما عكس غموض دستور 1996 في توزيع صلاحيات اتخاذ القرار بين مختلف المؤسسات. مما أدى لانتقاده، وفي مقدمة المنتقدين كان الرئيس بوتفليقة الذي رأى فيه دستورا هجينا، نصف رئاسي ونصف برلماني رغم ما يوفره من صلاحيات واسعة. وقد باشر بوتفليقة تلك الصلاحيات مرارا بداية عهدته الثانية، ليتحول إلى شبه قاعدة بعد ذلك، هذا ما أدى لتعزيز سيطرة الجهاز التنفيذي على السلطتين التشريعية والقضائية (**المرجع نفسه، ص101**).

اتجهت الجزائر نحو تبني دستور تعددي سنة 1989، يسمح بالتعددية الحزبية والسياسية. فلغاية 1992 كان الإطار التأسيسي تعدديا. فهناك دستور تعددي وقانون أحزاب تعددي، وكذا قانون انتخاب تعددي، إضافة إلى وضع ميداني تعددي تمثل في وجدود أحزاب سياسية بأعداد متزايدة (**بلحاج، مرجع سابق، ص148**). وفي ظل صعود التيار الاسلامي بقيادة "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، دخلت هذه الأخيرة الانتخابات وفازت بها، ليتم إلغاء الدور الثاني منها سنة 1992. هذا ما أدخل الجزائر في دوامة

عنف بعد عدول السلطة عن رأيها في مسألة الانفتاح الديمقراطي وطغيان "البوليس السياسي" ودخول الجزائر في دوامة حرب على الإرهاب والانفلات الأمني.

في سياق ذلك، وفي أثناء هذه الفترة، بدت المغرب أنها تتجه نحو بعض الإصلاحات الديمقراطية والحقوقية بشكل خاص. فقد بادر الحسن الثاني إلى تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الانسان سنة 1990، حيث استوعب هيكله المؤسسي مجموعة من الفاعلين السياسيين وبعض مناضلي التنظيمات المدنية الحقوقية بهدف بلورة المقترحات المطلوبة في قضايا حقوق الانسان المغربية (**عبد اللّطيف، 2013، ص94**). وعلى الرغم من ذلك، لم يسلم المجلس من الانتقاد، فقد كان مجرد مجلس يتحكم فيه الملك كما شاء، مجلس جاء نتيجة الضغوطات الدولية والداخلية. ومع ذلك، رأت اللجنة المعنية بحقوق الانسان في الأمم المتحدة، إضافة إلى تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية سنة 1992 عن وضعية حقوق الانسان في المغرب أن الحكومة المغربية أصبحت تحرك المجلس لأغراض دعائية (**عبد اللاوي، 2013، ص59**).

وأقرّ بتعديل دستوري سنتي 1992 و1996، إضافة إلى دستور جديد سنة 1998. وفي سنة 1999، وهو تاريخ تقلد الملك محمد السادس العرش، أنشئت هيئة تحكيم مستقلة لتحديد وتعويض الضحايا السابقين للاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي (**Rhani, 2018, p258**) في ظل تنامي النشاط الحقوقي، خاصة من طرف "منتدى الحقيقة والعدالة" الذي تأسس سنة 1999 حيث قام بمجهودات ونشاطات كبيرة لفرض نفسه على الساحة الحقوقية المغربية وقام باعتصامات عديدة وروتينية أمام السجون والمعتقلات السابقة منذ أول اعتصام لهم في "درب مولاي الشريف" يوم 4 آذار مارس 2000 (**Vairel, 2008, p231**). من أبرز مطالب هذا المنتدى أيضا انشاء "لجنة الحقيقة المستقلة" على غرار جنوب افريقيا، وكانت مساهمة بشكل بارز في ظهور "هيئة الانصاف والمصالحة" سنة 2004 (**Laouina, 2016**) التي أعطت معنى للعدالة الانتقالية في المغرب، حيث لجأت الدولة لبعض من الاعتراف بأخطائها القمعية منذ سنة 1956. لاحظ الكثير أن هذه الأحداث لا تستطيع أن تكون غير مجرد تعديلات تهدف لتكييف النظام مع بيئته المتطورة بدلا من كونها أساسا لأي انتقال ديمقراطي (**El Hachimi, 2015, p2-3**).

وفي نفس الفترة تقريبًا، تأكّدت سيطرة بوتفليقة على اللّعبة السياسية في الجزائر، وتعزيز مكانة المؤسسة الرئاسية وإعادة الاعتبار لها، خاصة بعد تمكنه من تعديل الدستور سنة 2008 أين سمح له بالترشح مرة أخرى (عهدة رئاسية ثالثة)، كما واصل التحالف الرئاسي سيطرته على البرلمان في الانتخابات التشريعية التي سبقت أحداث الربيع العربي، حيث فازت جبهة التحرير الوطني بـ136 مقعد والتجمع الوطني الديمقراطي بـ61 مقعد من مجموع 389 مقعد. أما في المغرب، وبصفته الحكم، ظل الملك المغربي بعيدا عن التجاذبات السياسية في ظل استقرار ضمني في الحياة السياسية خاصة بعد اعتماد نموذج العدالة الانتقالية (2004) حتى أحداث الربيع العربي، وموجة الاحتجاجات التي طالت المغرب في فيفري سنة 2011.

على عكس الحالة التونسية، لم تؤثر المظاهرات التي شهدتها الجزائر والمغرب بداية سنة 2011 على النظام السياسي بالشكل الذي أثرت فيه حتى في العديد من الدول العربية آنذاك. فقد استطاع النظام الملكي المغربي والرئاسي الجزائري أن يتكيف بشكل مرن مع هذه المتغيرات الإقليمية الجديدة التي أسقطت حكم بن علي في تونس، مبارك في مصر، والقذافي في ليبيا، إضافة إلى انهيار هذه الأخيرة ودخولها في حرب أهلية بتدخلات خارجية كما حدث في سوريا واليمن ضمن المرحلة نفسها.

تبعية للمسار، هذا ما يمكننا تصوره في الحالتين المغربية والجزائرية. فلمرحلة بناء الدولة دور مهم في تحليل ما حدث بعد 2011. فطبيعة التحالفات السياسية التي قامت بها النخب الحاكمة في كلتا الحالتين، إضافة إلى مفعول الاعتماد على الاقتصاد الرّيعي في

الجزائر منذ الاستقلال، والخروج من حرب أهلية دامت عقد من الزمن؛ وتكييف النظام السياسي المغربي مع عولمة السياسية والمبادئ الدولية عبر اتخاذ آليات جريئة كالعدالة الانتقالية، ومكانة الملك بصفته حاكما وحكماً مقدسا، كلها حالت دون حدوث وضع حرج كالذي مرّت به تونس وأدّى بها إلى انتقال ديمقراطي أقل ما نقول عنه أنه جيد.

4. التبعية للمسار تُرسِّخُ النظام السلطوي

عبر مقارنته للحالتين التونسية والمصرية، يتوصل "عزمي بشارة" إلى نتيجة أن التفسير البنيوي المتعلق بشروط التحديث لا يؤدي إلى نتائج جيدة بما أن مؤشرات التحديث مثل معدل دخل الفرد والتمدين وحجم الطبقة الوسطى لا تعدو أن تحمل فوارق كبيرة بين الحالتين (يمكن إسقاط نفس المنطق مع الحالتين الجزائرية والمغربية)، لذا يرى أن دور الجيش ومدى تسييسه؛ الثقافة السياسية عند النخب الحاكمة والمعارضة، بما في ذلك التزامها النظام الديمقراطي في مرحلة الانتقال، ومدى مساهمتها في منع تحول التنافس السياسي إلى حالة استقطاب تتحول إلى شرخ اجتماعي؛ والتفاوت في الوزن الجيواستراتيجي للبلدين، يرى أنها أسباب كافية لمعرفة سبب الفرق بين نجاح التجربة التونسية دون نظيرتها الديمقراطية في إقامة انتقال ديمقراطي بعد الربيع العربي (**بشارة، 2020، مرجع سابق، ص529–550**). لكن كيف يمكننا تفسير صمود النظامين الجزائري والمغربي، وعدم تعرضهما لأي وضع حرج مثلما حدث في مصر على الأقل؟ نصبو في هذا المحور الأخير إلى تركيز تحليلنا المقارن على أسباب تكيف ومرونة النظام السلطوي في الجزائر والمغرب عبر تفعيل آليات التبعية للمسار.

قام الباحث "جوناثان هيل" "J. Hill" بدراسة النظام الجزائري وعدم تأثره بالربيع العربي، واعتمد تحليله على الأبعاد الثلاثة التي قدمها "ليفيتسكي" و"واي" (**Levitsky & Way, op.cit, p1**) في دراستهما حول 36 دولة اعتبروها في خانة الانظمة التسلطية التنافسية وأسباب صمودها وعدم انتقالها إلى الديمقراطية، حيث اعتمدا على ثلاثة متغيرات رئيسية لقياس أسباب الصمود هي: 1- مدى ارتباط هذه الدول مع دول غرب أوروبا وأمريكا الشمالية، وحددا ستة فئات من الروابط: روابط اقتصادية، مثل الاستثمارات؛ روابط دولية، مثل العلاقات الدبلوماسية والعسكرية؛ روابط تكنوقراطية، مثل مدى وجود نخب تتلقى تعليما في الجامعات الغربية؛ روابط اجتماعية، اهمها تدفق الناس عبر الحدود والهجرة والارهاب؛ روابط المعلومات، مثل مدى وجود اتصالات الانترنت؛ وروابط المجتمع المدني، كعلاقات المنظمات المحلية الغير حكومية مع نظيراتها الغربية. 2- مدى تأثير دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية على الدول التسلطية، ورأى الكاتبان أن قدرة اي نظام على تحمل الضغط الخارجي يتم تحديدها وفقا للمعايير الثلاثة الآتية: اذا كان لديه اقتصاد كبير، أي اجمالي ناتج محلي يفوق 100 مليار دولار أمريكي؛ اذا كان منتجا أساسيا للنفط، يستخرج متوسط مليون برميل من النفط يوميا على مدار السنة؛ اذا كان يمتلك أسلحة نووية أم لا. أما البعد الثالث في نظر الكاتبان هو: 3- مستوى تنظيم السلطة، يتعلق هذا البعد بالقدرة الاكراهية العالية للنظام، وتعني هذه القدرة امتلاك جهاز أمني كبير، مدرب، ومجهز جيدا، مع وجود فعال له على كامل التراب الوطني، مما يمكنه من القدرة الكبيرة على اختراق المجتمع المدني ومراقبة وقمع أنشطة المعارضة على جميع مستويات البلاد (**Hill, 2016, p121-126**).

رأى "هيل" أن سبب صمود النظام الجزائري يكمن في التأثير الضعيف للدول الغربية على الجزائر رغم زيادة مختلف العلاقات الاقتصادية، الحكومية، الاجتماعية، الخ في العقود الثلاثة الماضية، وأبرز دليل على ذلك هو: 1- الاستثمارات الأجنبية للدول الغربية في الجزائر تعد ضعيفة جدا نظرا لحجم الاقتصاد الجزائري (المعتمد على الريع البترولي). 2- إضافة إلى كون الجزائر شريك استراتيجي للدول الغربية في محاربة الإرهاب في منطقة الشمال الافريقي.

كان العامل الريعي سببا آخرا في صمود نظام بوتفليقة في ظل توالي سقوط الأنظمة "العربية" بعد 2011، حيث قدر البنك الدولي حجم الاقتصاد الجزائري سنة 2013 بأكثر من 210 مليار دولار أمريكي، وكان سنة 2011 (سنة الاحتجاجات) حوالي 200 مليار دولار حسب احصائيات البنك الدولي، واستنادا لإسقاط الباحث نفسه عامل قدرة الانتاج البترولية ودورها في تكريس دعائم نظام بوتفليقة أثناء –وبعد– موجة احتجاجات جانفي 2011، قدر اجمالي انتاج البلاد من النفط نفس السنة بواقع 1,8 مليون برميل يوميا حسب احصائية ادارة معلومات الطاقة الأمريكية. لذا فهاته الارقام تعد سببا محوريا في بقاء النظام، فالإيرادات والعائدات النفطية العالية مكنت الجماعة الحاكمة من شراء السلم الاجتماعي وتخفيف الضغوطات الاجتماعية عليها، وترجيح الكفة اليها في صراعها مع الجماعات الأخرى بما انها (الجماعة الحاكمة) هي التي تتحكم بالاقتصاد. من جهة أخرى، ساهمت القدرة التنظيمية العالية للنظام الجزائري بسبب سيطرته على اقتصاد البلاد، كما يملك قدرة اكراهية كبيرة مكنته من مواجهة كل تحديات المعارضة سواء الشعبية أم السياسية، ومواجهة الضغوط الممارسة من طرف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية **(Ibib, p131)** .

كل هاته العوامل أتت عكس الحالة التونسية، ففي هذه الأخيرة لم يملك نظام بن علي نفس المداخل المالية التي ملكها نظام بوتفليقة، فحسب احصائيات البنك الدولي لسنة 2019 قدر حجم الاقتصاد التونسي سنة 2011 (سنة الانتفاضة) بحوالي 44 مليار دولار امريكي، أي ربع حجم الاقتصاد الجزائري تقريبا.

كما أن ارتباط تونس بدول غرب أوروبا والولايات المتحدة الامريكية يعد أعلى مقارنة بالجزائر، ويرجع سبب ذلك إلى العلاقات الاقتصادية والاستثمارات الكبرى التي تقوم بها الدول الغربية في تونس، خاصة في مجال السياحة الذي يعتبر أحد الايرادات الأساسية التي تنعش الخزينة التونسية. فمثلا قدرت الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تونس سنة 2008 حوالي 2759 مليون أورو (2,7 مليار أورو)، حيث تمثل هذه الاستثمارات مصدر انتعاش كبير للخزينة التونسية نظرا لحجم اقتصاد البلد. أما في الجزائر فقدرت في نفس السنة بحوالي 2594 مليون أورو (2,5 مليار أورو) (زرقين، وبيري، **2014**، ص**116**) ، أي نسبة قليلة مقارنة بالاقتصاد الكبير للجزائر اذا قارناه مع نظيره التونسي.

في باب القوة التنظيمية للسلطة، لم تتدعّم الجماعة التونسية الحاكمة بسند المؤسسة الأمنية كثيرا، فالجيش التونسي لم يلعب دورا مهما في الحياة السياسية التونسية، ذلك بعد حرص بورقيبة وبن علي على استبعاد الضباط من الحياة السياسية هذا ما يترجم عدم وقوف الجيش في وجه المتظاهرين لأنه ببساطة لم يملك أية مصلحة كبيرة في الحفاظ على دعائم النظام. أما في المغرب فقد كانت القوة التنظيمية للسلطة واعتمادها على جهاز أمني قوي بمستوى عالٍ، ذلك بسبب وجود جهاز أمني كبير قادر على تعويض مكانة الحزب المهيمن مثل الحالة التونسية، حيث لم يعتمد النظام المغربي قط على حزب واحد للسيطرة على العملية السياسية، بل فضل استقطاب عدة أحزاب في وقت واحد حتى لا يعتمد على أي واحد منهم لممارسة السلطة **(Hill, 2019)**. إضافة إلى ذلك، تعتبر القوات المسلحة ومختلف أجهزة الشرطة والأمن الداخلي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنظام الملكي منذ الاستقلال، إما عن طريق السيطرة المباشرة عبر أفراد العائلة الحاكمة (الملك نفسه قائد القوات المسلحة)، أو عن طريق شخصيات سياسية متحالفة بشكل وثيق مع القصر. وبالتالي، فإن المحور الأساسي للحياة السياسية المغربية (**Joffe, 1988, p202)**.

في بحث آخر قام به "هيل" حول صمود النظام الملكي في المغرب عقب أحداث الربيع العربي، قام هذا الباحث بإسقاط أطروحة "جوزيف ناي" "Joseph Ney" التي تفترض أن للقوة الناعمة التي تتمتع بها الدول الغربية أثر كبير في انفتاح الدول نحو القيم الغربية ومنها القيم الأوروبية. يتمثل أحد الجوانب الرئيسية لنظرية "القوة الناعمة" لجوزيف ناي في الحركة المؤقتة للعلماء والطلاب من البلدان التي يرغب الغرب في التأثير عليها في الولايات المتحدة وأوروبا كجزء من برامج التبادل التعليمي. من خلال هذا الاتصال، يتعرف المشاركون على قيم هذه المجتمعات التي ينشرونها بعد ذلك لمواطنيهم (بدرجات متفاوتة من الاهتمام والفعالية) بمجرد عودتهم إلى ديارهم. يجادل ناي بأن هؤلاء الأفراد هم الحاملون المثاليون لمبادئ الغرب ومُثُله كخلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية. هم أكثر عرضة لتأمين مناصب مهمة في الوطن يمكنهم من خلالها التأثير على مجتمعاتهم. لذلك، فإن برامج التبادل التعليمي هي وسيلة مهمة يمكن للغرب من خلالها غرس قيمه السياسية وغيرها في الشعوب المتنافسة والتأثير على تنميتها **(Hill, 2019, op.cit, p399-400)**.

يتوصل "هيل" إلى نتيجة أنه إذا طبقنا نظرة "ناي"، فقوة العلاقات التعليمية المغربية بأوروبا تؤكد وجود عناصر القوة الناعمة. فعدد الأشخاص المشاركين في برامج التبادل الطلابي التي تشمل حتى أعضاء النخبة الحاكمة في البلاد قبل توليهم المناصب، يجب أن تمنح الإتحاد الأوروبي قوة ناعمة كبيرة على المملكة حيث بإمكانها أن تعزز القيم الأوروبية بما فيها القيم الديمقراطية. غير أن ذلك لم يحدث في المغرب، فعلى الرغم من أنه بين 39 عضو في حكومة البلاد سنة 2018، أكمل 22 منهم (56 بالمائة) على الأقل بعضا من تعليمهم العالي في أوروبا وأمريكا الشمالية؛ لكن هذا لم يمنع من استمرارية النظام السلطوي في المغرب. فدستور 2011 قد جاء بتخفيضات صغيرة في سلطات وامتيازات الملك. ففي حين أنه بموجب المادة 24 من دستور 1996 يمكنه تعيين من يشاء كرئيس الوزراء ومجلس الوزراء، فهو ملزم بالاختيار من رتب الحزب السياسي الحاصل على أكبر نصيب من الأصوات؛ كما أصبح يجب عليه التشاور مع رئيس الوزراء قبل إقالة أعضاء الحكومة، لكن على الرغم من ذلك، مازالت صلاحياته السابقة موجودة في الدستور المغربي **(Ibid, 407-410)**.

تنوعت التحالفات التي سارع بوتفليقة إلى عقدها، فتميزت فترة حكمه بمزج بين القمع الممارس ضد الحركات الاحتجاجية والصحافة المكتوبة وتفتيت الطبقة السياسية؛ مع توجيه الدعم للمنظمات الجماهيرية التي كانت منذ فترة الحزب الواحد (اتحاد العمال ومنظمة المجاهدين التابعة لجبهة التحرير) لدعم حكمه، هذا إلى جانب اعتماده بشكل غير مسبوق على الطرق الصوفية **(ليمام، 2017، ص210)**. تذهب "ايزابيل ويرينفيز" "Isabelle Werenfels" لأبعد من ذلك حيث تقول أن الحكومات المغاربية استخدمت الطرق الصوفية عبر مخططات من أعلى لأسفل، ليس فقط لمحاربة الإسلام السياسي، ولكن أيضا من أجل الهدف الأوسع المتمثل في رفع قدرات النظام السلطوي باستخدام قدرات التعبئة الصوفية لتوسيع قواعد السلطة وتعزيز شرعيتها الانتخابية والدينية لاحتواء المجتمع **(Werenfels, 2014, p276)**.

لم تكن هذه التحالفات كافية في الجزائر حتى يتعزز حكم بوتفليقة، بل أدى المال أيضا دورا أساسيا في توفير الرعاية للمساندين والداعمين الجدد، وكان للفساد دورا مهما في استدامة النظام السلطوي كما يرى "حليم ليمام" حيث يقول: ‘‘عرفت الجزائر أثناء حكم الرئيس بوتفليقة، إعادة هيكلة الدولة الاستبدادية، وذلك بواسطة تحالف السلطة والعصبية والمال. صناعة ملوك المال، تتماشى مع فكرة صناعة السياسة وصناعة الفساد من طرف القادة الاستبداديين، وتعكس أن غريزة البقاء في الحكم لا تقدّر بثمن’’ **(ليمام، مرجع سابق، ص210)**.

لحد الآن، عرفنا أن الوضع الاقتصادي المريح الذي انتعش بسبب المداخيل الريعية، إضافة إلى قوة الجهاز الأمني الجزائري صاحب الخبرة الكبيرة التي اكتسبها نتيجة عشرية كاملة من الحرب الأهلية، والتحالفات الدقيقة والمهمة التي قام بها نظام بوتفليقة، قد قامت بتفعيل آليات التبعية للمسار نحو استدامة النظام السلطوي في الجزائر. لكن ماذا عن المغرب؟

ترى مجموعة من الدراسات أن الأنظمة الملكية العربية تعد استثناءً فيما يخص الانتقال نحو الديمقراطية. ولعلّ من أول وأهم هذه الدراسات هي دراسة "ليزا أندرسون" "Lisa Anderson" التي رأت بوجوب تجاوز المداخل الثقافية لفهم المسارات السياسية للأنظمة الملكية في الشرق الأوسط، بما في ذلك الملكية المغربية التي تعد الوحيدة (مع سلطنة عمان) في الشرق الأوسط التي تعود جذور السلالة الحاكمة فيها لقرون عديدة من الزمن (Anderson, 1991). لذا، فإن فهم ميزات ومسارات بناء الدولة في الملكيات مقارنة بالجمهوريات في المنطقة هي أمر أساسي في شرح مرونة واستمرارية الأنظمة الملكية أثناء موجة الاحتجاجات العربية. فلم ''يكن الملوك وحدهم من دعموا هذا المتانة؛ لكن أيضا، المؤسسات التي أسستها العائلات الملكية'' (**Koprulu & Abdulmajeed, 2018, p7**).

وفق "كريستينا كوش" "Kristina Kausch"، إن الهياكل والمؤسسات الديمقراطية في المغرب تحجب هيكلا غير رسمي يعمل كظل للنظام السياسي يطلق عليه عموما اسم المخزن. وهو شبكة يتصدّرها القصر وزبائنه حيث تحدد هذه الشبكة الخطوط الرئيسية للسياسة المغربية وتعمل كحارس لأي نوع من الإصلاح السياسي. فالملك يتمتع بسلطة دينية وسياسية عليا تمنح سلطاته التنفيذية الواسعة تبريرا دينيا. وبالنتيجة، لا يوجد فصل ولا توازن بين السلطات في الممارسة العملية، حيث تمارس السلطة التنفيذية بقيادة القصر نفوذا قياديا على السلطتين التشريعية والقضائية، فالحكومة والبرلمان ينفذان إرادة المخزن بدلا من إرادة الناخبين؛ المستشارون الملكيون والتكنوقراطيون المقربون من الملك هم صناع القرار الحقيقيون في الوزارات؛ وعلى المستوى المحلي، يتخذ ولاة الأقاليم المقربون من القصر عادة، جميع القرارات المهمة (**Kausch, 2009, p168**) .

إن الوزن الكبير للمؤسسة الملكية في المغرب، والحضور القوي لشخصية الملك في أذهان المغربيين منذ مرحلة النضال من أجل الاستقلال، قد ساعد في تفعيل آليات التبعية للمسار، وبالتالي مقاومة التغيير نحو اختيارات وترتيبات مؤسسية جديدة تتسم بالصبغة الديمقراطية. في هذا الصدد، يقول "جون واتربوري" عن أحد الاستقلاليين (من أصحاب التيار الاستقلالي) عن محمد الخامس: '' لقد كان حتميا أن تتكون لدى محمد الخامس نزعة استبدادية لاننا لم نتوقف طيلة سنوات عن الترديد على مسامعه بأنه الرجل العظيم، وأنه وحده القادر على مواجهة الفرنسيين، كما ان الفرنسيين بدورهم كانوا يرددون نفس النغمة على أنه الوحيد الذي بامكانه التصدى لحزب الاستقلال مما أدى به الامر في النهاية الى الايمان بسلطته الفردية'' (**واتربوري، 1982، مرجع سابق، ص53**).

في العقيدة الإسلامية، والتي تمثل حيزا هاما في الثقافة السياسية المغربية المتشكلة منذ قرون، يظن العلويون في المغرب أن الخروج على الحاكم محرم شرعا، ففي حالة غياب زعيم تضعه مكانته الدينية فوق المجتمع، فإن الانقسامات بين سكان المدن وسكان الأرياف، العرب والبربر، والبرجوازية والشعب قد تفكك الدولة القومية المغربية التي لطالما حارب ملوكها القوى المسيحية الطامعة في البلاد منذ القرن السادس عشر، المغرب الذي أسسه الشرفاء أحفاد النبي في القرن الثامن ولا زالت تحكمه عائلة من سلالته لحد اليوم حسب اعتقادهم. من هذا المنطلق، تشمل سلطة الملك عقبة هائلة أمام أولئك الذين قد يفكرون في التنافس على القيادة العليا، ومهاجمته ستكون جريمة وتضحية؛ إضافة إلى ذلك، فهي انتهاك للقانون الإلهي، فالله يأمر أن المجتمع لا يبق دون قائد (إمام): هنا تكمن أول حجة رادعة ضد أي محاولة تمرد (**Hammoudi, op.cit, pp13-14**). شكلت البيعة في المنظومة

السياسية المغربية "آلية للاستقرار السياسي وضمان لاستمرارية النظام، كما لعبت دورا كبيرا في مجابهة المشاريع البديلة المعارضة للنظام، ففي خطاب الملك [محمد الخامس] جاء في إحدى فقراته: (قد علمتم أن بيعتنا الشرعية قد إنعقد عليها الإجماع، فالخارج عنها خارج عن جماعة المسلمين، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يد الله مع الجماعة)" (موزاي، 2018، ص53).

إذن، يمكننا القول أن المكانة التاريخية، والوزن السياسي للمؤسسة الملكية في المغرب، حالت دون وقوع وضع حرج يحدث انقطاعا تاريخيا ويؤدي إلى اتخاذ تدابير وترتيبات مؤسسية جديدة مثلما حدث في تونس. فالاختيارات التاريخية التي اتخذت خصوصا في مرحلة بناء الدولة المغربية الحديثة، قد ساهمت بشكل كبير في إبقاء الوضع على حاله ومقاومة أي تغييرات ديمقراطية جيدة رغم المحاولات التي نعتبرها جاءت لتكيف النظام الملكي السلطوي مع الأوضاع الإقليمية والدولية فقط. وبالتالي، ومثل الحالة الجزائرية، فإن التبعية للمسار في ظل نظام سلطوي راسخ، قد حالت دون وقوع أي وضع حرج يؤدي إلى انتقال ديمقراطي جدي.

الخاتمة:

ساهمت خصائص فترة بناء الدولة المغاربية الحديثة والاختيارات المؤسسية المهمة بشكل كبير في تحديد المسارات السياسية والتأثير فيها مع مرور الزمن. فقد تم بناء دولة سلطوية في كل من تونس، المغرب، والجزائر مباشرة بعد الاستقلال حيث تعتمد إكراها ماديا تحتكره نخبة معينة تمثلت في المؤسسة الرئاسية في تونس بورقيبة وبن علي؛ والمؤسسة العسكرية ثم الرئاسية في الجزائر؛ والمؤسسة الملكية في المغرب. اختارت تونس نظاما رئاسيا يعطي الصلاحيات الأكبر لرئيس الدولة على حساب المؤسسات الحساسة الأخرى، كما اختارت الجزائر نظاما رئاسيا في ظاهره تسيطر عليه المؤسسات الأمنية بشكل بعيد، مما جعلها تختار الرؤساء في معظم الأحيان دون الرجوع لانتخابات رئاسية شفافة ونزيهة. أما المغرب، فقد اختارت نظاما ملكيا تعتلي عرشه عائلة ذات جذور في الحكم منذ أربعة قرون من الزمن.

عملت المؤسسة الرئاسية بقيادة بورقيبة على الحفاظ على موقع الرئيس عبر الاستعانة بالأجهزة الأمنية وترهيب المعارضين إضافة إلى فصل الدين عن السياسة بشكل متطرف أكثر من ثلاثة عقود، ليأتي بن علي ويتبع نفس المسار بخصائص سلطوية قمعية تُصعِّب من مأمورية التغيير المؤسساتي. لكن، فجأة، ودون توقع، حدث وضع حرج أدى إلى انقطاع في التاريخ وأعاد توجيه الدولة التونسية نحو مسار جديد تخللته اختيارات مؤسسية جديدة ضمن فترة سُميت بالانتقال الديمقراطي؛ وكإجابة عن السؤال الفرعي الأول، نرى أن الانتقال الديمقراطي الذي شهدته تونس، والناتج عن الوضع الحرج، قد نجح بالفعل.

في نفس الفترة التي دخلت فيها تونس منعطفا حرجا، صادفت الجزائر والمغرب على غرار الدول العربية الأخرى العديد من المظاهرات التي طالبت بإصلاحات عميقة. لكنها لم تطالب بإسقاط النظام عموما. وبذلك، واصل نظام بوتفليقة ومحمد السادس صموده في ظل تحولات اقليمية عميقة ودخول تونس في انتقال ديمقراطي حقيقي ليواصل بذلك النظامان التبعية للمسار نحو اللّاديمقراطية. وكإجابة عن التساؤل الفرعي الثاني، نجد أن الاختيارات والخصائص التي صاحبت فترة بناء الدولة، ومنها اختيار المؤسسة الملكية كأعلى وأسمى مؤسسة في التنظيم السياسي والاجتماعي المغربي؛ واختيار أولوية "العسكري على المدني" في دواليب الحكم الجزائري، إضافة إلى التحالفات الدقيقة التي لجأ إليها النظام الرئاسي-الأمني الجزائري، هي اختيارات أدت بشكل أو بآخر إلى الحؤول دون حدوث وضع حرج يؤدي إلى اختيارات مؤسسية جديدة تتسم بالديمقراطية.

إذن، وبعد المقارنة بين الحالات الثلاثة، وجدنا أن تونس قد توقفت تبعيتها للمسارات السلطوية في فترة حكم بن علي عبر حدوث انقطاع تاريخي نسميه بالوضع الحرج، حيث أدّى إلى انتقال ديمقراطي ناجح. أما الجزائر والمغرب، فقد تميزا بتبعية مطلقة للمسار ومقاومة المؤسسات السياسية التي تم بنائها في ظل النظام السلطوي لأي تغيرات كبيرة تعيد توجيه الدولة نحو اختيارات مؤسسية جديدة، وبالتالي، كإجابة عن التساؤل الفرعي الثالث، لم تشهد لا الجزائر ولا المغرب وضعا حرجا، حيث واصل النظام السلطوي فيهما ترسيخه معتمدا على آليات استمدها من الفاعل التاريخي وهذا أهم عامل لتسريخ قيم ومؤسسات النظام السلطوي في الدولتين.

لذا، وتأكيدا على صحة الفرضية محور الدراسة، نجد أن التبعية للمسار في ظل نظام سلطوي راسخ، تؤدي إلى انتقال ديمقراطي مزيف، عكس الأوضاع الحرجة التي تحدث انقطاعا تاريخيا يعيد توجه الدولة نحو مسارات واختيارات مؤسسية جديدة في ظل محاولة الترسيخ الديمقراطي. ومنه سنعرض النتائج التالية التي توصلنا إليها عبر المقارنة الثلاثية السابقة: 1- يمكن تطبيق افتراضات النظرية المؤسسية التاريخية على ظاهرة الانتقال الديمقراطي في المغرب العربي؛ 2- أثّرت مرحلة بناء الدولة في نتائج الانتقال الديمقراطي في المغرب العربي؛ 3- أدّت التبعية للمسار وثقل الاختيارات والترتيبات المؤسسية المتخذة منذ مرحلة بناء الدولة إلى تثبيت دعائم النظام السلطوي في المغرب والجزائر والحؤول دون حدوث انتقال ديمقراطي حقيقي؛ 4- أدّى الوضع الحرج الغير متوقع بتونس إلى انتقال ديمقراطي حقيقي كرّس الشروط الأولية لأي نظام ديمقراطي عبر العالم.

وفيما يلي، نقترح التوصيات الآتية:

- يجب التحرر من الإرث الكولونيالي والإرث السلطوي الذي أنتجته فترة الاستعمار عبر فتح آفاق تعبيرية وحوارية تتساوى فيها جميع الأطياف المكونة للأنظمة السياسية في الدول المغاربية.
- التقدم نحو تعزيز الديمقراطية لا يكون إلا عبر بناء مؤسسات ديمقراطية تستند للشرعية القانونية، ولا يكون هذا البناء إلا عبر إجماع توافقي في جو تسوده حرية الآراء والمنافسة.
- ينبغي على الإجماع والتوافق أن يراعي الأسس الثقافية والمواريث المؤسسية التي تشهدها المنطقة المغاربية.
-

الهوامش:

1 بعد تأسيس الحزب الدستوري التونسي الحرّ سنة 1920، أسّس بعض الشباب المنتمين إليه جريدة "صوت التونسي" سنة 1928، وتم تحويلها إلى جريدة "العمل التونسي" في السنة التي تليها بقيادة مجموعة من الشباب الذين تلقوا تعليما أوروبيا أمثال الأخوان بورقيبة والماطري والطاهر صفر. بعد صراعات في وجهات النظر السياسية والأيديولوجية، بادرت هذه المجموعة وأتباعها إلى الانفصال عن الحزب وتأسيس الحزب الحر الدستوري الجديد في مارس 1934.

2 يعد مصطلح البريتورية (Praetorianism) مشتقا من ممارسات الحرس الامبراطوري الروماني، حيث كان ينصّب ويعزل الحكام كما يشاء. ويستعمل هذا المصطلح في العلوم السياسية تعبيرا عن نزعة الجيش للتدخل وفرض نفسه من أجل السيطرة على النظام السياسي.
للمزيد، أنظر: حليم ليمام، (2017)، الفساد النسقي والدولة السلطوية: حالة الجزائر منذ الاستقلال، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ص123-126.

قائمة المراجع:

1. باللّغة العربية:

1.1 الكتب:

1. بشارة، عزمي، (2020)، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
2. بشارة، عزمي، (2012)، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، لبنان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
3. بلحاج، صالح، (2010)، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
4. بلخوجة، الطاهر، (1999)، الحبيب بورقيبة: سيرة زعيم –شهادة على عصر–، مصر، الدار الثقافية للنشر.
5. بوحوش، عمار، (2014)، التاريخ السياسي للجزائر من 1962 إلى يومنا هذا، الجزائر، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع.
6. عبد اللاوي، عبد الكريم، (2013)، تجربة العدالة الانتقالية في المغرب، مصر، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
7. عبد الله، الطاهر، (د.ت)، الحركة الوطنية التونسية: رؤية شعبية قومية جديدة 1830–1956، تونس، دار المعارف للطباعة والنشر.
8. موزاي، بلال، (2018)، الملكية وسؤال الإستقرار في المغرب، الجزائر، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع.
9. واتربوري جون، (1982)، الملكية والنخبة السياسية في المغرب، ترجمة: نعمة، ماجد، وعطية، عبود، لبنان، دار الوحدة للطباعة والنشر.
10. واتربوري جون، (2013)، أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية، ترجمة: أبو العزم، عبد الغني، المغرب، مؤسسة الغني للنشر.

1.2 المقالات:

1. جابي، عبد الناصر، (2010)، الحالة الجزائرية، في: مسعد، نيفين، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.
2. زرقين، عبود، بيري، نورة، (2014)، الاستثمار الأجنبي في الجزائر، تونس والمغرب: محددات وآثار، مجلة العلوم الانسانية، العدد الأول، الصفحات: 105–158؛
3. عبد اللّطيف، كمال، (2013)، العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب: تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة، *سياسات عربية*، العدد 5، الصفحات: 92–104.

1.3 المواقع:

1. كارنزا روبين، الزواري محمد آزر، (2020)، شغل، حرية، كرامة وطنّية: طموح شباب تونس، لا يقف عند المسائلة من أجل الفساد، الموقع:
https://www.ictj.org/ar/publication/%D8%B4%D8%BA%D9%84%D8%8C-%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D8%8C-%D9%83%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%B7%D9%85%D9%88%D8%AD-%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D8%8C-%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D9%82%D9%81-%D8%B9%D9%86%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF
2. الحناشي عبد اللّطيف، (2014)، انتخابات تونس: دراسة تحليلية في المعطيات الجديدة، الموقع : *http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/11/201411198165244950.html*
3. مجلس الأمة، (2016)، دستور 1976، الموقع:

http://www.majliselouma.dz/index.php/ar/2016-07-19-12-56-20/2016-07-19-13-25-03/1017-1976

4. بالضياني منذر، (2014)، قائد السبسي رئيسا لتونس.. والمرزوقي يهنئه، الموقع:

https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/tunisia/2014/12/21/

2. باللّغة الأجنبية:

***1*.2 Books :**

1. Collier, Ruth Berins & Collier, David, (2002), Shaping the political arena: Critical junctures, the labor movement, and regime dynamics in Latin America, United States of America, University of Notre Dame press.
2. Hammoudi, Abdellah, (1997), Master and Disciple: The cultural foundations of Moroccan authoritarianism, United States of America, University of Chicago Press.
3. Hill, Jonathan, (2016), Linkage, leverage and organisational power: Algeria and the Maghreb spring, in: Bogaards, Matthijs & Elischer, Sebastian, Democratization and competitive authoritarianism in Africa, Special issue 6, India, Springer VS.
4. Laouina, Merouane, (2016), L'Instance équité et réconciliation: une justice transitionnelle sans transition ?, In : Gobe, Eric**,** Des Justices en Transition dans le Monde Arabe, Maroc, Centre Jaques Berque.
5. Levitsky, Steven & Way, Lucan, (2010), Competitive authoritarianism: Hybrid regimes after the cold war, England, Cambridge university press.
6. O'Donnell, Guillermo & Schmitter, Philippe, (1986), Transitions from authoritarian rule. Tentative conclusions about uncertain democracies, United States of America, Johns Hopkins University Press.

2.2 Periodicals:

1. Anderson, Lisa, (1991), Absolutism and the resilience of monarchy in the Middle East, Political science quarterly**,** Volume 106, n° 1.
2. Blavier, Pierre, (2016), Sociogenèse de la révolution tunisienne: Expansion scolaire, chomage et inégalités régionales, Actes de la recherche en sciences sociales, Volume 1, n° 211-212.
3. Chomiak, Laryssa, (2017), Tunisia: The colonial legacy and transitional justice, Centre for the study of violence and reconciliation.
4. El Hachimi, Mohammed, (2015), Democratisation as a learning process: The case of Morocco, The Journal of North African Studies**,** Volume 20, n° 5.
5. El Maslouhi, Abderrahim, (2006), Culture de sujétion et patronage autoritaire au Maroc sur une anthropologie de "la servitude volontaire", Revue française de science politique, Volume 56, n° 4, 2006, pages : 711-732.
6. Gray, Doris & Coonan, Terry, (2013), Notes from the field: Silence kills! Women and the transitional justice process in post-revolutionary Tunisia, The international journal of transitional justice, Volume 7.
7. Hachemaoui, Mohammed, (2011), La corruption politique en Algérie : L'envers de l'autoritarisme, Esprit, n° 6.
8. Hill, Jonathan, (2019), Authoritarian resilience and regime cohesion in Morocco after the Arab spring, Middle Eastern Studies, Volume 55, n° 2.
9. Joffe, George, (1988), Morocco : Monarchy, Legitimacy, and Succession, Third world quarterly, Volume 10, n° 1.
10. Kausch Kristina, (2009), The European union and political reform in Morocco, Mediterranean politics, Volume 14, n° 2, Pages: 165-179.
11. Koprulu, Nur & Hend, Abdulmajeed, (2019), Are monarchies exceptional to the Arab uprisings? The resilience of Moroccan monarchy revisited, Digest of Middle East studies, Volume 28, n° 1, Pages: 4-22.
12. Mahoney, James, (2000), Path dependence in historical sociology, Theory and society, Volume 29, n° 4.
13. Mahoney, James, (2001), Path-dependent explanations of regime change: Central America in comparative perspective, Studies in comparative international development, Volume 36, n° 1.
14. Peters, Guy & Pierre, Jon & King, Desmond, (2005), The politics of path dependency: Political conflict in historical institutionalism, The journal of politics, Volume 67, n° 4, Pages: 1275-1300.
15. Rhani, Zakaria, (2018) Violence politique et politique de réparation au Maroc, Anthropologie et sociétés**,** n° 1.
16. Stepan, Alfred, (2016), Multiple but complementary, not conflictual, leaderships: The Tunisian democratic transition in comparative perspective, The journal of the american academy of arts & sciences, Volume 145, n° 3.
17. Stepan Alfred, Tunisia's transition and the twin tolerations, Journal of democracy, volume 23, n° 2.
18. Vairel, Frédéric, (2008), Morocco : From mobilizations to reconciliation ?, Mediterranean politics, Volume 13, n° 2.
19. Werenfels, Isabelle, (2014), Beyond authoritarian upgrading : The re-emergence of Sufi orders in Maghrebi politics, The journal of North African studies, Volume 19, n° 3.